





فهرست الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

تحفة

- ١٣ الفصل الاول : في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهرأ وما لا يصلح
١٤ الفصل الثاني : في وجوب المهر
١٥ الفصل الثالث : في الاسباب التي تؤكد لزوم المهر بتمامه للمرأة والاحوال التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه
١٦ الفصل الرابع : في شروط المهر
١٧ الفصل الخامس : في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه
١٨ الفصل السادس : في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه
١٩ الفصل السابع : في قضايا المهر
٢٠ الفصل الثامن : في الجهاز ومتاع البيت والمأزمات التي تقع بشأنهما
٢١ الباب الثامن : في نكاح الكتابيات وحكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما
٢٢ الفصل الاول : في نكاح المسلم الكتابيات
٢٣ الفصل الثاني : في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما

الجزء الاول

تحفة

- ٤ في الاحكام المختصة بذات الانسان
٤ الكتاب الاول : في النكاح
٤ الباب الاول : في مقدمات النكاح
٤ الباب الثاني : في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه
٩ الباب الثالث : في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء
٨ الباب الرابع : في الولاية على النكاح وفيه فصلان
٨ الفصل الاول : في بيان الولي وشروطه
٩ الفصل الثاني : في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين
١١ الباب الخامس : في الوكالة بالنكاح
١٢ الباب السادس : في الكفاءة
١٣ الباب السابع : في المهر

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صفحة	صفحة
٢٤ الباب التاسع : في النكاح الفير الصحيح والموقوف	٣٧ الباب الرابع : فيما للزوجة وما عليها من الحقوق
٢٤ الفصل الاول : في النكاح الفير الصحيح	٣٧ الفصل الاول : فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها
٢٦ الفصل الثاني : في النكاح الموقوف	٣٧ الفصل الثاني : فيما للمرأة من الحقوق
٢٧ الباب العاشر : في اثبات النكاح والافرار به	٣٨ الكتاب الثالث : في فرق النكاح
٢٨ الكتاب الثاني : فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه	٣٨ الباب الاول : في الطلاق
٢٨ الباب الاول : فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة	٣٨ الفصل الاول : فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع وعمل الطلاق وعدده
٢٩ الباب الثاني : في نفقة الواجبة على الزوج للمرأة	٣٩ الفصل الثاني : في اقسام الطلاق
٢٩ الفصل الاول : في بيان من تستحق النفقة من الزوجات	٣٩ القسم الاول : في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة
٣٠ الفصل الثاني : في بيان من لا نفقة لمن من الزوجات	٤١ القسم الثاني : في الطلاق البائن ونوعيه واحكام كل منهما
٣١ الفصل الثالث : في تدبير نفقة الطعام	٤٣ الفصل الثالث : في تعليق الطلاق
٣٢ الفصل الرابع : في تدبير السكوة والسكنى	٤٥ الفصل الرابع : في تقييد الطلاق للمرأة
٣٤ الفصل الخامس : في نفقة زوجة الغائب	٤٦ الفصل الخامس : في طلاق المريض
٣٥ الفصل السادس : في دين النفقة	٤٧ الباب الثاني : في الخلع
٣٦ الباب الثالث : في ولاية الزوج وما له من الحقوق	٥٠ الباب الثالث : في المهرقة بالعدة ونحوها
	٥١ الباب الرابع : في المهرقة بالزدة
	٥٢ الباب الخامس : في العدة وفي نفقة العدة
	٥٢ الفصل الاول : فيمن يجب عليها العدة من النساء ومن لا يجب

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صفحة	صفحة
٧٣ الباب الخامس : في ولاية الاب	٥٥ الفصل الثاني : في نفقة المعتدة
٧٥ الكتاب الخامس : في الوصي والحجر	٥٦ الكتاب الرابع : في الاولاد
والهبة والوصية	٥٦ الباب الاول : في ثبوت النسب
٧٥ الباب الاول : في الوصي وتصرفاته	٥٦ الفصل الاول : في ثبوت نسب الولد
٧٥ الفصل الاول : في اقامة الوصي	المولود حال قيام النكاح الصحيح
٧٧ الفصل الثاني : في تصرفات الوصي	٥٨ الفصل الثاني : في ثبوت نسب الولد
٨١ الباب الثاني : في الحجر والمراهنة	المولود من نكاح فاسد او من الوطء
وبالبلوغ	بشبهة
٨١ الفصل الاول : في الحجر	٥٩ الفصل الثالث : في ولد المطلقة
٨٣ الفصل الثاني : في سن التمييز	والماتوفى عنها زوجها
والمراهنة والبلوغ	٦٠ الفصل الرابع : في دعوى الولادة
٨٤ الباب الثالث : في الهبة	والاقرار بالابوة والنبوة والاختوة
٨٤ الفصل الاول : في اركان الهبة	وغيرها واثبات ذلك
وشرائطها	٦١ الفصل الخامس : في احكام القبط
٨٤ الفصل الثاني : فيما يجوز هبته وما	٦٣ الباب الثاني : فيما يجب لاولد على
لا يجوز	الوالدين
٨٥ الفصل الثالث : فيما يجوز له قبض الهبة	٦٣ الفصل الاول : في الرضاعة
٨٦ الفصل الرابع : في الرجوع في الهبة	٦٤ الفصل الثاني : في مقدار الرضاع
٨٨ الباب الرابع : في الوصايا وفيه نصول	الموجب لتحريم النكاح
٨٨ الفصل الاول : في حد الوصية	٦٥ الفصل الثالث : في الحضنة
وشرائطها ومن هو اهل لها	٦٨ الفصل الرابع : في النفقة الواجبة
٩٠ الفصل الثاني : في استحقاق الموصي لهم	للانبناء على الاءاء
٩١ الفصل الثالث : في الوصية بالمنافع	٧١ الباب الثالث : في النفقة الواجبة
٩٢ الفصل الرابع : في تصرفات المريض	للانبناء على الانبناء
٩٤ الفصل الخامس : في احكام المفقود	٧٢ الباب الرابع : في نفقة ذوي الارحام

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

﴿ الجزء الثاني ﴾

صحيفة

صحيفة

١٠١ الباب الخامس : في الارث بالتعصيب

١٠١ القسم الاول

١٠٢ القسم الثاني

١٠٣ القسم الثالث

١٠٣ الباب السادس : في المحجب

١٠٥ الباب السابع : في بيان مسائل

متنوعة

١٠٦ الباب الثامن : في العول والرد

١٠٧ الباب التاسع : في ذوي الارحام

وكيفية توزيعهم

٩٦ في الموارث وفيه ابواب

٩٦ الباب الاول : في ضوابط عمومية

٩٧ الباب الثاني : في المواع من الارث

٩٨ الباب الثالث : في احكام الفروض

وبيان فروضهم

٩٩ الباب الرابع : في بيان احوال

نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع

غيرهم من الورثة

كتاب

الاحكام الشرعية

في

الاحوال الشخصية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان

الطبعة السادسة

علي بن فقه

ابن حنيفة

49929

مطبعة مسندية بالوينكي بصر

سنة ١٣٣٥ - ١٩١٧

Oct. September 1934



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل احمد رحمه الله تعالى وورثته من بعده وارثا له تامدا
 وحسوبا في كل ما يشرع من عبادته وحياته وحكمه وقضائه
 كما كرمه وقوته ونصرتا وادب حاكمه بين من خلقا من اهل
 الاسلام على سبيل محمد خير خدائي وخير مربي وريثي
 من سلالته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 من ذل وقوع اسفل على ارضه فصار له من امره ووعده
 في هذه الدنيا ودرهته ما لا يحصى من نعمه وبره
 من عظمته وكرامته في حقيقته بعد ربه
 ومنه عن الاحكام اختصه بذات الانسان من حيث شئته
 في حقه وشره وكرمه وقد جعلت لاهله استصفا
 من اهل بيته في الشريعة والدين والحق والعدل
 والاحسان والاحكام والاحكام والاحكام



الجزء الأول

﴿ في الاحكام خمسة دلائل ﴾

• الكتب اولى في الحكم •

• باب اولى في مقدمات الحكم •

(١ - ٥) يجوز حمله امره عليه عن كتاب وعنده

(مادة ٧) ثم حمله بمده بصره سواء كانت معدة لطلاق رحمه أو نكاح

أو وفاة ويصح اظهار اربعة مرات في وقت واحد دون عيره من مدمات ولا يجوز المقدم على واحدة منهن من اثباته

(مادة ٨) يجوز حمله بغير اختصاصه وبغير ان يحتملها وكذا

(مادة ٩) وعند الحكم في مستعمل وبكر فروعها تحية دون حرمانه

شرعي، يجب وهو لا يكون كل منه حكم

وتجوز حمله على حمله، ومقتضيه ثبوتها احصاء، ويعود بدورها منه

ولو مدقوها أو قبولها ان كانت قائمة بمده احصاء، ولعله امر كله أو بعضه

في الباب الثاني في شرائط الحكم وأركانها وحكمه

(مادة ٥) بعد الحكم بحال من أحد الماقدن وقول من الآخر

ولا فرق بين أن يكون موجب هو الروح أو وجه أو كله أو ثلثه هو الروح

أو وجه أو وجه ان كان مكنته أو عكس

(مادة ٦) ثم بعد الحكم بحال من الآخر وهو ان كان عاقدان

حاضران وان كان من غير شعاع ان على الاعراض في كل منهما كلام الآخر

و ثبت عنه و ثبت أسسه و ثبت أسسها و ثبت أسسها و ثبت أسسها و ثبت أسسها
أصوله و حاله و حالة أصوبه و نحن نثبت عدمه و إلا نعم و سائر الأحوال و لأحوال
و كما يحرم على الرجل أن يزوج - ذكر غيره على مرأته بزوج صغيره من الرجال
و يحل للمرأة أن تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت

(مادة ٢٣) غيره على الرجل أن يزوج بزوجته في رجل - و هو مشهور
و هي مشبهة سواء كان في سكاك - و هو مشهور و هو غير مشهور و هو
غير مشهور و هو من الذكور و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت
و يحرم عليه أن يزوج غيره - و هو مشهور و هو غير مشهور و هو غير مشهور
و من سائر و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت

(مادة ٢٤) غيره على الرجل أن يزوج من غيره - و هو مشهور و هو غير مشهور
على أصوله و فروعه و لا يحرم عليه تصوم و فروعها
٧ (مادة ٢٥) كل من تزوج امرأة و انصهر حرم انصهر الآخر من
ذلك في سائر الأحوال

(مادة ٢٦) لا يحل للرجل أن يزوج حب امرأته في غيبته و لا تحت
معدته و لا عند أحد منهما و لا حائضها و لا حبها و لا حبها
فإذا ماتت لم أره أبه أو زوجته أو غيره من أهله أو غيره من أهله أو
سج رال المذبح و غيره من أهله أو غيره من أهله أو غيره من أهله أو
المتقدم ذكرهن

٨ (مادة ٢٧) حرم سكاك روضة غير معتد به من أهله سواء كانت
معتد لفلان أو وفاة أو وفاة من سكاك و هو و وطء شبهة
(مادة ٢٨) حرم على الرجل أن يزوج جرد حبها - حتى تسكن روحها
غيره سكاك عيب و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت

٩ (مادة ٢٩) حرم سكاك الحمل - و تبيع و تبت و تبيع و تبت و تبيع و تبت
و لا يوفقه روح حتى يبيع حبها ما يمكن حمل منه
(مادة ٣٠) من له أربع نساء سكاك عيب فلا يجوز له أن سكاك حامية
حتى يطلق إحدى الأربع و يزوج حتى ينصحي عدس

١٠ (مادة ٣١) يحرم سكاك كسب من غيره - و تبيع و تبت و تبيع و تبت
أو غير ذميت مستمات أو غير مستمات مع لكرهة

(مادة ٣٢) لا يحل سكاج اعمام ولا محرمات ولا محرمات الا بعد
الكواكب ولا يؤمن مكتاب معل

في الباب الرابع في ولاية على السكاج وفيه فصول

الفصل الاول في ولاية على السكاج وشروطه

(مادة ٣٣) يجب ان يكون السكاج حراً بالغاً عاقل في حق من وماله
ووفاء

(مادة ٣٤) وان شرط صحة سكاج صغير وصغيره ومن ساقى به من
سكاج غير مكلف وليس وفي شرط صحة سكاج احرار واخرة اعمام
بل ينفذ سكاجهما بلا وقي

(مادة ٣٥) وفي في سكاج عصبة سعة عن سب لارث ويجب ان تقدم
الاس من الاس لان من قبل في الارب في احد صحيح ان ولاية الاس انفس
في الاس لارث من الاس سعة من الاس لارث من الاس سعة من الاس لارث
ان اس اس من اس لارث من الاس سعة من الاس لارث من الاس سعة من الاس لارث
سئل دون ايها عند الاجتماع

(مادة ٣٦) ان من كان عصبة سعة ولاية سكاج للاس لارث من الاس لارث من الاس لارث
سئل الاس لارث من الاس لارث من الاس لارث من الاس لارث من الاس لارث من الاس لارث
في الاجت اجت من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت
سئل من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت لارث من الاجت

(مادة ٣٧) سئل من في سكاج من لا وقي له ثم سئل الذي كتب له
ذلك في مشوره

(مادة ٣٨) اس يوصي اس بزوج سعة سعة مقصد وان وصي فيه لارث
ذلك عام من سعة سعة اس سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة

(مادة ٣٩) لولاية في سكاج ولا في سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة سعة
أو سعة سعة

ولده في ولاية في سكاج ومن على سعة سعة

(مادة ٢) لا ولاية لمولى الاعداء مع وجود ابوي الاقرب موفرة فيه شروط الاهلية

فاداءت لأقرب بحيث لا يقتصر حصص كفو إطلاقاً أنه حر لم يده في اقرب ان روح الصغير ولا حصص روحه مود الاقرب

وكذا اذا كان لأقرب غير أمم بولاية حر الاعداء مولى روح الصغير (مادة ٢١) اذا عطل الاقرب ومنع من روح الصغيرة نفس للأعداء ولاه روحها من روحها القاصي أو أنه بطريق منه عن حصص وهو كان الصغيره انه تحقق القاصي ان امتناعه كان بعد سب مقبول وان اروح كفو لها والمهر مهر مثلها وليس لاحد من حصص الكاح الذي حده القاصي وراثته ولو لم يكن بروح مضمومة عليه في مشوره

فان كان امسح الاقرب من روحها يكون اروح غير كفو لها ولكون المهر دون مهر المثل فلا بعد عاصلاً ولا يجوز بيعها ان روحها

(مادة ٢٢) اذا استوى ومن في اقرب لهما في الكاح شروطه حر سواء أجازة الآخر أو لم يجزه

(مادة ٢٣) لا يجوز سحابة لذي ولاية لا كاح ان روح بيمة في لا ولي لها من عهده ولا من اصوله وفروعه

❖ لفصل الثاني . في كاح الصمير والصغيرة ومن ملحق بهما ❖

❖ والكبير والكبيرة المكملين ❖

(مادة ٢٤) للاب والجد وغيرهما من الاولياد ولاية كاح صغير والصغيرة شروطه حر ولو كانت نساً وحكم الممودة والمتنوعة واعوان واعنونه شهر كمالاً كالصغير والصغيرة

(مادة ٢٥) اذا اري الاب او جد نفسه كاح صغير والصغيرة ومن ملحق بهما من غير المكملين وكان غير معروف قبل عهد سوء الاحترار عنه وفقد برم السكاح بلا خيار هما بعد ازواج وو كان لكاح من فاحش ربه في المهر الذي دفعه صغير ونقص في مهر الصغيرة او كان اروح غير كفو لها

واعنونه اذا روحها اسما الذي هو وبها من فاحش في المهر ومير كفو برهما

لكاح ولا خيار هـ هذا

(مادة ٤٦) وكان الالب او اخذ مشهوراً من بعد سوء الاختيار بحده وفسقاً وروح صغيره او صغيره عن فاحش في مهر او غير كفو فلا يصح ككاح أصلاً (مادة ٤٧) اذا كان المزوج بصغير وعصيرة غير الالب واخذ وبوفاصي فلا يصح الككاح أصلاً غير كفو او عن فاحش في المهر ويصح بالكفو وغير المثل ولكل منهما اذا لم يرص بالنكح ولو بعد دخول حدر فاحش مطلق او اتم به بعده (مادة ٤٨) اذا سمع لصغير وعصيرة واحد فصح لككاح الذي بشره غير الالب واخذ بهما ان يرفع الامر ان كان كفو يصح ككاح اذا لم يوجد مستقر للخير فادامت حدر واحد من ان يصح احدهم ككاح برنه الاخر ويرم كل المهر للثة او ورثه

(مادة ٤٩) اروحة بني هـ خيار مطلق دا بعت وهي بكر واختار بفسح لككاح سمي له ان صدر بخيار مطلق وشهد على ذلك فور حال أسوع ان كانت حلة بالنكح فيه او بعده او حب علم ان لم يكن حلة به وقت لموع فان سكنت عن اختيار مطلق عترة عنه مصل ككاح مطلق خيارها بالسكوت ولا يقبل عدله اذا اعدت بمهر خير او اوقت الذي يكون هـ بخيار م

ومى شهدت على اختياره بمهر ساعة موع او ساعة علمه بالنكح فلا يقبل تأخيرها رفع مهرها ان اذ كان على حدرها وان صا ارم من مالم يوجد منها ما يدل على ارض

(مادة ٥٠) اذا بعت اروحة اي هـ بخير وهي تب وسكنت عن اختيار نفسها ساعة موع وساعة علمها بالنكح ان كانت غير حلة به من موع ولا يقبل حبرها بالسكوت وانما مصل ارض صراحة او دلالة

وكذلك انعام لا يقبل خياره سكونه بل فصحته ارض او بوقوع ما يدل عليه (مادة ٥١) للخبر ساع مائل اروح وو كان مصل مالا بوسط ولي ولا حرة المكلفة بقصا ان روح نفسها مالا وب بكر كانت او يد وسعد ككاحها ويرم اذا كان اروح الذي روجت به كفو لها وكان مهر مهر مثل

(مادة ٥٢) اذا روجت الحرة المكلفة مالا رضا وبها نق من مهر المثل صح العقد ونولي اذا كان عصبة حتى الاعراض على اروح حتى يتم مهر المثل ان رصي او يفسخ الحاكم النكاح

وإذا بروحت غير كف لها فلا رضاء، وإذا عاصب صراحة من لعقد فالكاح
غير حائر أصلاً ولا يقع رضاء أو لا بعد عقد

وإذا لم يكن لها ولي عاصب وروحت حسب من غير كف أو كان لها ولي ورصي
برواجها غير لكف فالكاح صحيح

(مادة ٥٣) لا يحل امرأة البالغة على كاح بكر كانت أو نساء من لا بد من
استدائها واستدراها فإن كانت بكر واستداهها أو ولي قريب أو وكيله أو رسوله
قبل رواجها أو رواجها الولي وأحضره هو أو وكيله أو رسوله أو قصوي عديم
ويعلمت بالروح والمهر فسكت عن رده بحجارة لا مكرهة و نسمت أو تحكت غير
منهونه أو نكت فلا صوت ذلك في صورة استداهها قبل لعقد واحدة بعده
وإن استداهها غير لقريب من الأولياء وعينها أو روح والمهر فسكتت أو نسمت
أو تحكت أو نكت فلا بعد ذلك منها رضاء من لا بد من الاقتصاح برضاء أو من
وقوع ما يدل عليه منها

(مادة ٥٤) إن ألح شرباً إذا استداهه ودعيه كان أو غيره فسكتت فلا يكون
سكوتها رضاء بل لا بد أن يعرض عن حسب مقصده رضاء أو يقع منها ما يدل عليه
(مادة ٥٥) من رتب كرم بعرص أو حيس فهي بكر حليفة كمن قرى
بها وبين روحها منه أو فاح أو ضايق أو مريب عند حلوة قبل وطء

ومن رأت نكارتها ردها فهي بكر حكمة ما لم يسكر منها أو تحته فإن سكر منها أو لم
يسكر وحدها فهي سب كالموصوفة شهية وسكاح فاسد

(مادة ٥٦) لا يسر أروحة صغيرة بروح حتى ضيق أوطء ولا غير الأب
على أليدها وله طلب ما يستحق من مهرها من أروح فإن رجم أروح أم نضفه
واكر الأب ردت فهي كإن أم من شق من منساء لاكتف عنها فإن
فان فصلها حسب بروجها بغير نكاحها واستداهها ولا فلا ولا غيره بأس

باب خامس في إكالة الكاح

(مادة ٥٧) يجوز بروح وأروحة من سوية عقد كحدها ونسبها وإن بوكلا
به من شاء إذا كان حراً من عيني بالعين وبغيره كان وغيره إن بوكل سكاح من
له الأولاد عليها من صدره ومن يستحق منه

- (مادة ٥٨) صحح بتوكيد الشكح شهادة والاكتفاء ولا يشترط الاشهاد عليه لصحته بل غشية المحجود والزاع
- (مادة ٥٩) لا يجوز للتوكيد الشكح ان يتوكل عليه بلا ادن موكله او موكلته او بلا غشوى الامر الى رايه
- (مادة ٦٠) لا يجاب التوكيد بتسليم روحه بدراج ولا يبرها الا ان صممه قد
- (مادة ٦١) شترط بدراج عقد توكيد وهو انه على من وثقه موافقته لما امره به فان حالف ولا يصدق عليه الشكح الا ان اذاعه

الباب السادس في الكفاءة

- (مادة ٦٢) يبر كفاءة من حبس اروح لا من حبس لمرءه ويجوز ان يكون ادى منه في شترطه المذكوره في المادة لانه
- وايكفاءة حتى ان روح المرأة واعدهه عند ائده بعد فلا يبر رواه بعد
- (مادة ٦٣) ان روح احد مكلفه نفس لا رصا وسها من حبس قبل مدد
- وروح صغيرة غير اذات وجد من لامية وروحه اذات او اجد وهو من
- سي الاختيار منبره ان من بعد شترط صحته الشكح ان يكون روح كفو
- بجراه حسان كان عريبن فصلا وسلاما وملا وصلا وحرفة سواء كان
- عريبن او غير عريبن وان كان روح غير كف بمرءه في شترطه من شترطه
- ان كورة فالشكح غير صحيح في تصور مدد
- (مادة ٦٤) يبر لاسلام بالمطر لا روح رنية وحده لا غير فسلم نفسه من
- كفو المسببه بوء مدد ومن كان واحد من من كفو الى طب ثوب مستعار
- ومن كان ثوب في لالة كف من هاء
- (مادة ٦٥) شريف من فوق شريف سبب غير عريبي عالم كف بعريبيه ونو
- كانت فرشة وعلم غير كف بنت عريبي
- (مادة ٦٦) لا عورة بكافة الملب في الشكح من قدر على المهر المعروف بتجديه
- وعقه شهران كان غير محجوف وفدر على كفاءة المرأة مكسه كل يوم ان كان محجوف

فهو كفاءه هو ووكالت دأب أموال جسمه وتروية عظيمة

(مادة ٩٧) لا يكون القاسى كتمؤ صفة بنت صاى وان يكون كتمؤا القاسى
بنت قاسى أو بنت صاى

(مادة ٩٨) صير بكفاءه حرفة في غير حرب وليس تحترب نفسه من حرب
وإذا تقاربت الحرف فلا صير بموجب فب وثبت بكفاءه وإذا تاعدت فصاحب
الحرفة للدينه لا يكون كتمؤا بنت صاى حاب الحرفة اختراعه وغيرة في ذلك تعرف
أهل البلد في شرف الحرف وختها

(مادة ٩٩) إذا روح اوى موثيته كبريه روحه هـ جهلا من عقد كفاءه
الروح هـ ثم علم بعدة انه غير كفاءه هـ فليس له حيار فصح كسح ولا لها ما لم يكن
شتره بكفاءه على الروح أو أخيره روحه كفاءه ود هو غير كفاءه فلم ولو هـ
الخيار في الصورتين

في الباب السابع في مهر

الفصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميه مهر وما لا يصلح

(مادة ٧) أول مهر عشرة دراهم قصه ورن سعة من مصرية أو غير
مصرية ولا حد لا كثره بل الروح نـ مهر روحه مهر اك من ذلك في
حسب ميسرته

(مادة ٧١) كل ما كان معلوماً من عداًب و مروض والمجوهرات
والأشياء والكيالات والموروثات وما يقع الاعوان في سجنى بقاها من الصاى
تسميه مهرأ

(مادة ٧٢) كل ما ليس معلوم عدل في دينه في حق المسلم لا يصلح تسميته
مهرأ وان سعى لا عقد صحيح وسميه وسره

(مادة ٧٣) يصح تعيين المهر كذا وبأخيه كذا في حق قريب و بعيد
وتعطين بعضه وأجيل بعض الآخر على حسب عرف أهل البلد

عوده اى ملكه على ارضه أو غصاء فلا سعد بصره فيه منها

وبعد بصره في شكل من ذب جميع تصرفات شرعية

واد راحيا على نصف أو قسي روح به وكانت قد حصلت ربه في المهر
من حلاق أو بعده وقس غصاء نصفه لروح فلا يرمي لا نصف قيمة الاصل
يوم قصه واريد به يرد به منصفه كاس أو منصفه متولدة أو غير متولدة
يكون له حصه

ولا نصف ما ربه بعد عقد على انهر المسمى من سقط بطلاق من الدخول
(مادة ٨٥) ثمرة في حب نصف المهر المسمى بوقع من ارضه حقيقة أو
حكم في ثمرة في حب من من ارضه كاست طلاق أو فسح كالمهر
بالاملاء واللعن والعه واردة والام الاسلام اذا استب روحه وعمله ما يوجب
حرمة المصاهرة بأصولها وفروعها

فان حبب ثمرة من قلب كردها وشم الاسلام اذا شمر روحها وكانت غير
كثارة وعملها ما يوجب حرمة المصاهرة من روحها وانصبه فلا يحب لها نصف
المسمى بل يسقط

وان كانت قبضت شيئاً منه ترد ما قبضت

(مادة ٨٦) مهر المثل وما فرض من موصو بعد عقد بفسخه أو ارضه لا نصف
بالطلاق من ارضه والحوه صحيحه

من طلق روحه فبها وله يكنى لها مهر وقت عقد أو سمي سمية فاسده
من كل الوحوه حتى وحب لها مهر المثل أو فرض لها فرض بعد العقد سقط عنه مهر
المثل كله وما فرضه بعد العقد وحب لها عيه لمعة من يكنى امرقة من فله
(مادة ٨٧) الحلوه صحيحه لا عموم منه ارضه في لكاح لفاسد

فان كان لكاح فاسد ووقع بغيره أو ارضه في ارضه قبل الدخول
حقيقه فلا مهر للمرأة ووجلاها ارض حوة صحيحه وان غرقا بعد الدخول وكان
قد سمي لها ارض مهر فله الا ان من المسمى ومهر المثل وان لم يكن سمي لها مهر
أو سمي ما لا يصلح مهر فله مهر المثل ما قدره ما مع

(مادة ٨٨) اذا ارض صبي بحجور عنه امرأة بلا اذن وليه ودخل بها فرد

اوبى بكاحه فلا مهر لها عيه ولا معة

(مادة ٨٩) اذا بلغت اصبه بتي روح غير الاب والجد من الاولاء روحا كفوها وعمر المثل واختارت نفسها بالخروج قبل الدخول به حقيقة او حكا فلا مهر لها على زوجها ولا متعة كما عده في المادة الخامسة وانما هي المتبر في المتعة عرف كل نكح لاهلها بما سكتي به المرأة عند الخروج واعتبارها على حسب حال الزوجين
و يجوز دفع بدل المتعة عدلاً ولا يرد على نصف مهر المثل ان كان الزوج عس ولا ينقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً
ولا تحب المتعة لمن طلقت قبل الدخول وها مهر مسمى ولا يلتوي عه روح وتستحب المطلقة عند الدخول سواء سمي لها مهر أم لا

الفصل الرابع في شروط المهر

(مادة ٩١) اذا سمي الروح للمرأة مهر أقل من مهر مثلها واشترط في نظير ذلك مفعله فان كانت مباحة الاستداع ووفى بالشرط المسمى وان لم يوف به وجب عليه تكبير مهر المثل وان كانت المفعلة هي شرعاً غير مباحة الاستداع طلق الشرط ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل
(مادة ٩٢) اذا روح رجل امرأة أكثر من مهر مثلها على انها تكره اذا هي يجب عليه مهر المثل لا الزيادة
(مادة ٩٣) اذا ردد روح في المهر كثرة وهبة من صاحبه امرأة وفلاحها صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط واحد
(مادة ٩٤) اذا اشترط الروح نكاح المرأة فوجدها نكحاً يرمه كل امهر اسمي وان لم يكن مسمى يرمه مهر المثل ولا ينقص ثبوتها

الفصل الخامس في قبض المهر

وما للمرأة من التصرف فيه

(مادة ٩٥) للاب واحد وبوصي ولقاضي ولانه قبض المهر للمرأة تكره كانت أو نبأ وقصصهم مغير يراها روح فلا طابع المرأة بعد سوعه

والمرأة اسعة تقص مهرها نفسها فلا يجوز لاحد من هؤلاء قص مهر ثمة
اسعة الا بتوكيل منها ولا قص مهر البكر سعة اذا تمت عن قصه ولو لم تنه فلهم قصه
(مادة ٩٩) بس لاحد من الاولياء غير من ذكر في المدة السابقة ولا الام
قص صداق تماسره الا اذا كان وصيا عنها

فإذا كانت الام وصية اسها وقصبت مهرها وهي صغيرة ثم تزوجت فلها ان تطالب
أما به دون زوجها وان لم تكن الام وصية وقصته عن بسا القصرة فليمت بعد
الانذار ان تطالب زوجها وهو يرجع على الام وكذلك احكم في سائر الاولياء غير
من ذكر قص

(مادة ٩٧) امهر ملك المرأة تصرف به كيف شاءت بلا امر زوجها مطلقا
ولا ادن أسها أو حدها عند عدمه أو وصيه ان كانت رشيدة يجوز لها بيعه ورهه
واجارته وامره وهته بلا عوص من زوجها ومن والها ومن غيرها

(مادة ٩٨) اذا وهبت امرأة مهرها كله أو بعضه زوجها بعد قصه تمامه ثم
طعنها من الدخول به فله الرجوع عنها بفسخه ان كان من نقس أو من التكيلات
أو الموروبات فلو لم يفسخه أو قصته بفسخه فوهت الكل في الاولى أو ما بقي وهو
النصف في الثانية لا رجوع

ولو وهته لأجنبي وسلطته على قصه بفسخه من زوجها أو من صامته ثم طعنها
الزوج قبل الدخول فله الرجوع عنها بفسخه أيضا
فان كان المهر مما تضمن بالتعيين كالعروض ووهت زوجها بفسخه أو الكل ثم
طعنها قبل الدخول فلا يرجع على سببه بفسخه
وليس لأبي لصغيرة أن يهب ثلثا من مهرها

(مادة ٩٩) لا تحرم امرأة على ذوات نسب من مهرها ولا لاحد من
أولادها ولا لوالديها واذا ماتت قبل ان تستوفي جميع مهرها فوريها مقدسة زوجها
أو ورثته عما يكون اقل بدمه من مهرها بعد استيفاء نصيب الروح الآين له من ارثها
ان علم موتها قبله

﴿ الفصل السادس : في صمان المهر ﴾

﴿ وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه ﴾

- X (مادة ١٠) وبإيروح او اروحته صمته مهرها في حب صمته صميرة كانت اروحته أو كثيرة شرع قوه صمته في عمن ان كانت كيرة أو هول وسها ان كانت صميرة ولا يصح صمته في مريض مونه ان كان المكفول له أو عه وارثا له فان لم يكن وارثاً صح صمته بمرثات ماله
- (مادة ١٠١) نكحته مكفول مهرها ان صمته ان شاءت من اروح صمته بلوعه او انصاف من سواء كان وسها او وله
- وإذا ادى انصاف من رجوع على اروح ان نكحته بغير عه والا فلا رجوع له عليه
- X (مادة ١٠٢) إذا اروح لاتب امه صمير الفقير امرأة فلا يطالب مهرها الا اذا ضمنه
- فان صمته وإذا عه فلا رجوع له عليه الا اذا شهد على عه عند التاديه انه إذا لرجع له
- ولو مات أو صمير فقير قبل اداء المهر به في صمته عه فمهرها تحده من بركته وساقب اورته حق ارجوع له في نصيب من ميراث امه
- ولو كان بصمير من انصاف اوده ولم يضمن المهر عه يدفعه من مال امه لا من مال صمته ما به من ولاته لتصرف في مال ولاده لتصار
- X (مادة ١٠٣) إذا كان مهر مبيع فيها في يد روج او استهلك قبل التسليم او استحق هذه المرأة ارجوع عليه بثله ان كان من دوات الامثال أو قيمته ان كان قيميا
- ولو استحق نصف المهر اعموه مهر فمهره بخيار ان شاءت أحدت الباقي ونصف القيمة وان شاءت رده وأحدث كل القيمة فان صمته روجها قبل الدخول بها فيها انصاف الباقي

﴿ الفصل السابع : في فضا المهر ﴾

- (مادة ١٠٤) بعد تسام المرأة هم المزوج لا قبل دعواها عليه اودم قصها

كل من كان له مهر إلا إذا كان تمحيص غير متعارف عند أهل البلد أو ادعت بعض
المتحل سمع دعواها وما تمع المرأة من الدعوى سمع ورثتها

(مادة ١٠٥) إذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر ودعى أحدهما تسمية
قدرة معلومة والآخر تسمية بالكلية وليس للمدعي منه تحلف بمكر لتسمية فإن
كل من ادعى ما ادعه الآخر وإن اختلفت تسمية مهر من شرط أن لا يرد على ما ادعته
المرأة أن كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عدم ادعاء روح أن كان هو المدعي بها
وإذا وقع الاختلاف بينهما بعد حلق من الدخول حقيقة أو حكماً تحب
لها التمتع

(مادة ١٠٦) إذا اختلف الزوجان في قدر المهر كان قيم السكك قبل الدخول
و بعده أو بعد حلقه والدخول تحس مهر من حكام بينهما فإن شهد بهان كان
كما قالوا أكثر من قوتها تيسر ثم يزوج منه على دعواه وإن شهد بهان كان
كما دعى وأصل بصدق تسمية ما لم يرد عليه سنة وإن كان مهر المثل مشتركاً بينهما
لا شهد به ولا شهد بخلافه فإن اختلفت تسمية الزوجين في مهر المثل
ومن كل مهر عن اثنين في صورتين حكماً عنه تسمية واحدة من أحدهما ومن اقام
البينة فنهما قبلت بيمينته وقضى له بها

ومن احتسب في قدره بعد الطلاق قبل دخوله بحكم مئة المثل على تعصيل
المتقدم

(مادة ١٠٧) موت أحد الزوجين كونهما في حكم أصلاً وقدره فإذا مات
أحدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الخلي في أصل المهر أو في قدره يحكم على
الوجه المتقدم في المادة السابعة

فإذا مات الزوجان واحتلفت ورثتهما في قدر المهر المسمى بالقول لورثة الزوج
و بغيرهم معزوفين وإن اختلفوا في أصل التسمية فحق مهر المثل على ورثة الزوج
إن حذروا وتسمية ويسكنو عن اثنين وكذلك إذا اختلفوا على عدم التسمية في العقد
(مادة ١٠٨) إذا عصى جميع مهر المثل للزوجة في الصور المتقدمة إذا وقع
الاختلاف فمن سميها فإن وقع الاختلاف بعد التسميم سواء كان وقوعه في
حياتها أو بعد موتها أو أحدهما وادعى روح أو ورثته بصل شيء من المهر بها
وقد حذر عدة من أبناء المرأة لا يسم نفسها لا بعد قبض شيء من مهرها تمرر

عنا وصلى، معجلاً فإن لم تفر به عصي عليه. ستأخذ قدر ما تعرف به جيله لشهاؤه وتعطيها لباقي منه أن حصل اتفاق على قدر اسمي والأول أنكر ورثته بروح أصل التسمية فيها فيه مهر أمش وإن أنكروا القدر فاقول من شهد به مهر ثلث وثلث موهما يقول في قدره لورثة الزوج

(مادة ١٠٩) إذا تلقى حاضب من معتدة غير وثقت أن بروحه بعد انقضاء عسب، فإن شرطت عسباً لروح بها إلا حق الرجوع في دفعه بها من المدينين بالاتفاق على نفسها وإن لم يشترط لروح بها إلا الرجوع به شيء وكذلك إذا بروحه وام الأضعمة أي أضعفها فلا يرجع عسبها ولو اشترط عسباً بروح شطب منه

(مادة ١١٠) إذا حطب أحد امرئة وثقت بها بدينه أو دفع إليها مهر كله أو بعضه ولم يزوجها أو لم يزوجها وبها أو ماتت أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر غير أن كان وثقت أو غير وعسب قيمته بالاستعمال أو عوضه أن كان قد هلك أو استهلك وأما الهدية فله استردادها إن كانت فائدة أعيانها فإن كانت قد هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها

(مادة ١١١) إذا وثقت روح أن امرئاً شيئاً من نفسه أو عروص أو ممتلكات قبل الزفاف أو بعد انقضاءها ولم يذكر وقت منتهى منه من المهر ولا غيره ثم أضيف فقال لروح هو من المهر وقابل هو هديه فالحق به عليه فيما لم يخر عرف أهل البلد أو سألته هدية للمرأة ولها فيما جرى به

فإن حطب الروح واستوفت فأنه فهي بخلاف أن شطب عنه بخلاف من مهرها وإن شطب رده ورخصت ساقى المهر أو كله أو لم يكن دفعها شيئاً منه وإن هلك أو استهلك فحسب قيمته من المهر وإن ساقى لأحدهم بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر وإن أقام أمانة فستبطل مقدمتها

﴿ الفصل الثامن في جهار ومذاع البيت ﴾

﴿ والمنداعات التي تقع لشأنها ﴾

(مادة ١١٢) ليس المال مخصص في استباحة فلا يحير المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يحير أئوها على تجهيزها من ماله ولو رقت بجهر قليل لا يبق

الذي دونه روح أو لا حبر أصلاً فليس بمضالم ولا مضالمة بها شيء منه ولا يقيض شيء من مقدار المهر الذي ترأب عليه وإن سمع روح في بدله رعية في كثرة الجهار (مادة ١١٣) إذا برع الأب وجهر بدله الدالة من مثله فإن سلمها الجهار في حال صحة ملكته، فقص ونس لا يها بعد ذلك ولا يورثه استرداد شيء منه وإن لم سلمه ما فلا حق لها فيه ولو سلمه ما في مرض موته فلا بد له إلا بإجارة الورثة (مادة ١١٤) إذا اشتري الأب من ماله في حال صحته جهاراً بنته القاصرة ملكته تجرد ثرائه سواء قصصه معها وهي ثمره في حال صحته أو في مرض موته أو لم تقصه في حياته ونس له ولا يورثه حد شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع لنس على ركنه ولا يسأل للورثة على عسر

(مادة ١١٥) إذا جهر الأب منه من مهر وفد في عسره شيء منه فاصلاً عن تجهيزها فلها مطالته به

(مادة ١١٦) الجهار ماله امرأته وحده فلا حق لروح في شيء منه وليس له أن يجهر على فرض مضاميه ولا يصح له أن لا يتبعها بدمه ورصده ولو انقضت ثباته حل ما رويحية أو ماله في ماله به أو يبعثه أن هلك أو استهلك عده (مادة ١١٧) إذا جهر الأب منه من ماله روح جهرها ثم أرى هو أو ورثته ما سلمه ما أو قصصه ربة وأدعت هي أو روحها بمذموم أنه كذبها فإن عاب عرف به أن الأب دفع من حد حرمه لا يبرأه فقول لها وأروجهما مالم يسه الأب أو ورثته منه على ما ادعوه وإن كان عرف مستكراً بذلك أو كان الجهار أكثر ثم تجهر به من قبل فقول الأب أو ورثته والأثم في ذلك كالأب

(مادة ١١٨) إذا اختلف روحان جاز فلهما سكاح وبعد الفرفة في منافع موصوع بنت الذي سكن فيه سواء كان ملك روح أو الروحانية، يصلح للنساء عده فهو للمرأة إلا أن نعم الروح لسة وما يصلح به حل ولا يكون صداً هما فهو للروح مالم تقم المرأة لسة وأنها قاصد فبها وقصصها بها ولو كان المتنازع فيه ما يصلح لصاحبه

وما كان من لصاحبه تجارية فهو لمن تعطى استجاره منها

(مادة ١١٩) إذا مات أحد زوجين ووقع لراع في ماله أبيت بين الحي وورثته أبيت فالمشكل الذي يصلح به حل والمرأة يكون للحي منها عده عده أبيت

﴿ الباب الثامن : في نكاح الكتابات وحكم الزوجية ﴾

﴿ مد اسلام لزوجين أو أحدهما ﴾

﴿ الفصل الاول في نكاح المسلم الكتابات ﴾

(مادة ١٢٠) يصح للمسلم ان يزوج كتابية نصرانية كانت او يهودية ذمية او غير ذمية وان كره ويصح عقد نكاحها بشرط انها لكتابية وشهادته كتيب و هو كما مخالفين لدينها ولاست النكاح شهادتهما اذا حدد المهر و بنتها اذا اكره الكتابية (مادة ١٢١) صح نكاح كرسه على اسلامه واسمته على كتيبة وهم في القسم بيان

(مادة ١٢٢) لا يزوج المسلم الا مسلم فلا يجوز زوجه مشركا ولا كتيبة يهودية كان أو نصرانية ولا يستند نكاح صلا

(مادة ١٢٣) اذا زوج مسلم نصرانية فمهرها او يهودية فمهرها فلا يفسد النكاح

(مادة ١٢٤) الاولاد الذين يولدون من كتيبة ذكور كانوا و انثى يسمون دينه

(مادة ١٢٥) اختلاف اسم من مواع امرات فلا يرت المسلم زوجه لكتابية اذا ماتت قبل ان يسم وهي لا يرت اذا مات وهي على دينها

﴿ الفصل الثاني في حكم الزوجية مد ﴾

﴿ سلام الزوجين أو أحدهما ﴾

(مادة ١٢٦) اذا كان لزوجان غير مسلمين فاسمت المرأة يرضع الاسلام على زوجها وان أسلم عريان على نكاحهما ما لم يكن المراد محرم له و ان أسلمت الاسلام وأسلمت وهي محرم لله في حقها كما سبهم في حال و هو كان صغيرا و معتوها و ان كان غير صغير ينتظر تمييزه وان كان محمولا فلا ينتظر شفاؤه بل يرضع لاسلام على أبويه

لا يبرق الازام فان اسم اُحدهم معه اولد وبقى السكاح على حاله وان اياه كل
مهما يهرق بينه وبين روحه

وان لم يكن له أب ولا أم سم له صبي عليه وصية ببعضه بالفرقة
وتدقيق القضي لا نه صبي المهر واحد نوي احمول صلاق لا فسخ وما لم
يهرق القاضى بينهما فالزوجة نافية

(مادة ١٢٧) اذا أسلم روح وكاتب امرته كتابته بالسكاح او على حاله
وان كاتب غير كتابه عرض عليه الاسلام فان أسلمت فهي زوجته وان أبت
الاسلام أو نسبت وكانت محرمة هرق منهم ولتتري منهم فسخ لاصلاق وما
لم يهرق احد كذا فزوجته نافية حتى تحصل التتري

(مادة ١٢٨) اذا أسلم روح مع في السكاح على حاله ما لم تكن امرأة محرمة
له وان كانت كذلك هرق احد كذا بينهما

وليس له ان يهرق بين روحين احدهما غير مسلم الا اذا رافعا اليه معه وبه
ان هرق من غير مراعاة بين روحين اذا كاتب كسبه معتده لمسلم وتزوجت قبل
انقضاء هتسها

(مادة ١٢٩) اذا أسلم أحد روحين وكان بينهما ولد صغير أو ولد لهما ولد
قبل عرض الاسلام على الآخر أو بعده منه منع من أسم ومهما ان كان الولد معها في
دار الاسلام سواء كان من أسم من يوه معها بها او في غيره فان لم يكن لولد معها
بدار الاسلام فلا منع من أسم من يوه

(مادة ١٣٠) لا يبيع ابوه حده ولا يصير مسلماً لاسلامه ولو كان ابوه ميتاً
وستمر سبعة لولده من أسم من أبوه مدد صغره سواء كان ذكراً أو غير ذكراً ولا
يقطع الا سلوخته ذكراً أو ماعاً محبوساً أو مفتوحاً فلا يراد بيعته مسخرة

الباب التاسع في النكاح الغير الصحيح ولموقوف *

الفصل الاول في النكاح الغير الصحيح *

(مادة ١٣١) اذا روح احد احدي محرمة بسبب أو رضاعاً أو صهرية فالنكاح

لا يصح صلاوة يفرق بينهما، ولم يفرقوا في صلاتهم روح شد عقوبته لثبوتها في صورة واحدة
ان فعل ذلك حرامه او عقوبته في نفسه ان فعله خطأ

(مادة ١٣٢) اذا زوج احداهما غير او معتد به فلا يصح نكاح الاخر
و يوجب عقوبته ان دخل به بعد طهره و طهره في نفسه او فعله غير ذلك
وفي صورة علم لا يحد على ذلك من طريق فلا تحريم و قد على روح الاول
و هو مبروحه وفي صورة عدم علم يجب عليه طهره و حرم على روح الاول و قد على
قن انقضائها

(مادة ١٣٣) اذا زوج رجل حبس حبيس عن نكاح و عدده في عقد واحد
فنكاحهما غير صحيح و حبس حبيس به و نسبه به موقوفه ولا مهرهما
و وقع التفرق قبل الدخول

ان كانت احداهما مبروحه و معتد به فنكاح غير صحيح و نكاح الثانية صحيح
روحهما في عقدين معاً فليس بينهما الا سبب منه و كان تحت نكاح الثانية غير صحيح
و هرق نسبه عند عدم بترائه و كان واهب حرم عليه من مضي عدتها و وقع الاول
وان لم يعلم الا سبب منه او غير و سبب من اعدان مع عدم يكن احداهما بعينه غير
صحيح من الاصل فيصح الآخر

وان وقع التفرق بينهما و نسبه من الدخول به فله ان يزوجه ايها في الحال
و يكون هما معاً نصف مهر في حالة تفرق من الدخول ان كان مهرهما مسمى في
العقد و مساو من حبس و قدر و ادعت كل منهما انها الاولى ولا يثبت لها
ولو اقامت احداهما بينة على نسبه عدتها فنكاحها هو الصحيح و لها نصف المهر
دون التي تطل نكاحها

ان اختلف مهرهما حبس او قدر فلهما مع الاقل من نصي المهر من مسميين
وان لم يكن لهما مهر مسمى فواحد منهما مائة واحدة
وان كانت المهرقة بعد الدخول و حبس نكاح منهما مهر كامل

(مادة ١٣٤) اذا تزوج رجل مطلقته لانه قد ان تصدق روح غيره و تحلها
و روح محوسة او حامية في طهارتها و اعتد عدتها او زوج امرأة بلا شهود
فنكاح غير صحيح ايضاً و يفرق بينهما و احب و لكل منهما نصفه و ترك صاحبه
واحداهما بذلك فلا توقف على اعتد قن الدخول او عدده

(مادة ١٣٥) كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة انصافه اذا وقع التفرق

قل لوطاً ودواعه ولا رت أحد منهما الآخر وتنفد من سب كما تقدم في المادة الثامنة عشرة

(مادة ١٣٦) اذا ادعى بيان في لرب وروح كل منهما لصية من ربح آخر صحح الاس من العدى ونقص الآخر فان جهل الاسى منها او وقع به فهما باطلان

(مادة ١٣٧) اذا ادعى لولي منه من موبه سعة اني يحل له مهر ادمه قل لعقد السكاح - صحح ولو سكنت حين سكو السكاح او انقضت براءه

• الفصل الثاني في السكاح لموقوف

(مادة ١٣٨) اذا ادعى لزوج لصغير او لصغيرة - مهران غير المتولين أو كبير أو كبير اعتوهان بدون اذن ومهر يوجب هود عند على اقراره من اقراره وكان مهر عن فاحش نصف في مهر فمده ووراده في مهر الصغير بعد وان لم يجره نفل وكذا ان كان من فاحش في مهر من اقراره -

(مادة ١٣٩) اذا ادعى لولي لا بعد صعد مع وجود وبي الاقراب المتوفرة فيه شروط الاهلية يوجب عقد السكاح على حرة الاقراب من اقراره بعد وان ينقص انقضى وبطل

(مادة ١٤٠) اذا امر الموكل وكين بزوج امرأة غير معينة ووجه امرأة ولو بها عيب او علة من عدها حرة عليه السكاح وليس له رده من روجه به صغيرة او مولية نفسها فلا يبرمه السكاح الا اذا اقراره صراحة او دلالة

ولو امره ان يزوج امرأته ثلث رده وروجه امرأته في عقد واحد فلا يبرمه المراتب ولا واحدة منهما الا اذا اقراره او اقرار خدامها ولو روجه ايها في عدى ربه الاول ويوقف ثاني على اقراره

(مادة ١٤١) اذا امر الموكل وكيله ان يزوج امرأة معينة ثلث روجه وروجه غيرها فلا يبرمه السكاح وان امره ان يزوج امرأته وعين له مقدار المهر فزوجه اكثر مما عليه فلا بعد عليه السكاح ايضاً لم يحدد فلا يسمعه حياره بدخوله سرأه

عبر عالم از دیده اتی رادها علیه او کین ب مهر و دس ہو کس ان یلمه سسکع ولو
ایرم بدع از دیده من ماله

(مادة ١٤٤) اذا أمرت امرأة بكيك اب زوجها ولم يعي احد فزوجته من
نفسه او من أبيه ومن ابنه فلا تخور على مكانه ولا رده

من روحها يحيى مائة وثمانين وحش في ليلتها وبعثها في نكاح العالم يوم
الزواج لها مهر المثل

وان روحه میرکے لم نخر کج سے و روحہ بکے و ہر مثل زمہ
ایکے۔ ولو کان بالروح عیب و ص

(مادة ١٤٣) داعر اروح برده به هـ عـ به اخفي في ظهر
هـ بعد مقد طالبا اولي به و هـ في كده و هـ حق احد في حارة

المكافئ ونقصه

(ماده ۱۲۲) مصوبه له وحب مباح و له از یوکی و لا و له مصد
نکاحه موقوفه علی احده من به الآخر و من حره بعد از انقضای

الباب العاشر في اثبات تكاثر والأمر به .

(۱۲۵) داؤد علیہ السلام کی روحانی بیماری
عدلین اور رجل وامرأتین عدول

ور ادي أحد عن مراد روحه و ادعت هي به روحه و جحد مدعي
عليه و غير مدعي عن مائة فيه ب جحد مدعي ب جحد مدعي¹ عوي
و ب لكل قضى عليه مكيه

(مادة ١٤٦) لا تثبت الكسح بده في روح من اذنه مهما وكذا في
كل احد شاهد من الروح والآخر بروحه في كل في روح وحده
و ابي الروح وحده و دعي احدهم الكسح و الكسح الاخر عن شهادتهما في
أصلهما اذا استشهد بهما الآخر

(ماده ۱۴۷) لا اعتبار اقرار نوی علی جعفر و جعفره کجـ الا ان شهید
شهید علی مکجـ و سبع جعفر و جعفره و صدقانه

(مادة ١٢٨) إذا وقع أحد الأمرين في ربحه ولم يكن يحرمها ولا أربع

سواها وصدقته وكانت حية من روح وعدة تمت روحيتها له بقراره وبرمه تلقيا
وبتوارثان

(مادة ١٢٩) اذا قرب اداة في حب تحب او في مرضها انها بروح والا
من صدقها في حينها تمت كسبح وورع و... صدقها بعد موتها فلا تمت لكسح
ولا برنها

﴿ انكسب لثاني في حب لكل ﴾

﴿ من ازوجين على صاحبه ﴾

﴿ باب الاول في حب على الروح ﴾

﴿ من حسن المعاملة للزوجة ﴾

٢ (مادة ١٥) حب على روح... من روحه بالمعروف وبحسن عشرتها
وعوم يقسم وهي شمس سعاد والكاوه وكسح... بها
(١٥١-١٥٠) حب قصه على روح... روحه مرة واحدة في مدة
الروح

(١٥٢-١٥٠) اذا عذب روح وكسح... كسح حب عليه ان يعذب
من في قصر عده من السوية في السوية بموا... وعده حذر في السوية
(١٥٣-١٥٠) كسح... حدة وحدة والسوية والسوية سواء في
وحوب لعد والسوية... على لآخرى

ولا فرق في حب من ان يكون... حدة و... حدة او حدة او حدة
او حدة او حدة... حدة في حدة... حدة او حدة او حدة
حيثما... حدة في حدة... حدة

(مادة ١٥٤) حب على واحد من... حدة او حدة او حدة او حدة او حدة
كل واحد من... حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة
و... حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة
د... حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة او حدة

(مادة ١٥٥) لا سعي له ان يتم عدد حداث اكثر من الدور الذي قدره الا
 بادن الاخرى ولا يدخل عيب الا عيادتها ان كانت مريضة فان اشتد بها المرض
 فلا بأس باقامته عنده حتى يحصل له الشفاء

(مادة ١٥٦) اذا ركت احداث بونتها ان غيرها من صرائرها صحيح بركها ولها
 الرجوع في المستقبل ان طلت ذلك

(مادة ١٥٧) لا قسم في سفر بل له ان يسافر من شاء منهن ولقرعة أحب
 ويسأل للتي لم يسافر معه ان تطالب منه بعد عودته الاقامة عنده قدر ما أقام في
 السفر مع التي سافرت بها

(مادة ١٥٨) اذا مرض الزوج في بيت له من عن أرواحه فيه ان يدعو كل
 واحدة منهن عنده في بونتها

ولو مرض في بيت احدي زوجته ولم يسرع في تحويل البيت لآخرى فيه ان يتم
 له حتى يشق شرط ان يتم عدد لآخرى بعد خمسة عشر ما أقام مريضاً عند صهرها
 (مادة ١٥٩) اذا أقام زوج من بين مقدار الدور وروسته عند احدي
 زوجته مدة كسهر في غير السفر في صومته لآخرى، امره الحاكم بالعدل بينهما في
 المنفصل وسواء عن الجور فان كان بعد ذلك حارب به حتى عقوبته غير المحس

الباب الثاني في سلفة الواجبة على الزوج للمرأة

الفصل الأول في بيان من يسحق السلفة من الزوجات

(مادة ١٦٠) يجب السلفة من حين عدد صحيح على الزوج ولو فقير او
 مريض او عساً او صغير لا يقدّر على مباشرة الروحنة عليه كانت أو صغيرة مسلمة
 أو غير مسلمة كبيرة أو صغيرة علق النواحي أو منهي له

(مادة ١٦١) يجب السلفة للزوجة على زوجها ولو هي مقيمة في بيت أمها ما لم
 يطالبها الزوج بالنفقة وتنتفع غير حق

(مادة ١٦٢) يجب السلفة للزوجة ولسب أن يسافر مع زوجها فيما هو مسافة
 قصر أو فوقه أو ممتت بها لاسبغها ما عورف تفحله من المنهر سواء كان قبل
 الاحوال بها او بعد

(مادة ١٦٣) اذا مرضت امرأة مرضاً يصح من فاسادها بعد الرضف والعدة
ان يزل روجها ~~الرجل~~ ثم انقلب اليه وهي مرضه اوم يتصل ولم ينجح فسهه
بحق قلبا الحق عليه

x فلو مرضت في بيت اروح ثم شفقت اى مت اهلهم كان طالعهم اروح بالعه
ولم يكتب الاستعانة بنجعة او حوهد فلما انقضى وان امتعت مع حق مع فسرهما على
الاستئصال بنحو ما ذكر فلا تنفع لها

✓ * (ماده ۱۶۴) د کان اړوڅ محسوس وړو دس عليه بروجنه فلا سمعته همدا
وان کان غیر قادر علی آدانه

۲ (ماده ۱۶۵) از کار روح موثر در کار لامر به خادمه محب علیه و صفا
در مکتبها عن حسب عرف شرع آن کون خادمه ملوک که ملک نام
و منقرعه خدمت لا شغل بر عیال و اولاد است به خود کمتر استحقاق همه اجماع
علیه بن کار دا سر واد رقی اولاد لا یکفهم عدم واحد عرض عدله همه
خامین او اکثر علی قدر حاجه اولاده

(الفصل الثاني في بيان من لا حجة لهم من الرواجات)

[illegible]

فان سافر روحه و جده هامة قلب عليه = ان اختبر و تشبه سفر و نوارحه
وان - فرت هي و جدت روحه مع قلب عليه تشبه حشر لا تشبه احشر
(ماده ١٦٩) روحه مختلقة في كون حرج بيت شهر و بعد روح ليل
دامهم من الخروج و عصبه و حرجت فلا غفقه لها ما دامت حارجه

x (مادة ١٧٠) إذا حسب مردوئي من لا شرعي أهله فلا يرم روحها
نفسها مدة حسب لا إذا كان هو الذي جاز في ذنوبه

٨ (مادة ١٧١) - أُنشِرت وهي التي حُلِفَ رُوحها وحررت من نكته بلا أدلة عليه

وجه شرعي يصفه حقها في نفقة مدة شورها وان كانت لها نفقة مفروضة متجمعة تسقط أيضاً شورها وكذا المستدانة عبر امر الحاكم وأمر الروح ويكون بشرة ايضاً اذا كان است المفقود من مكانه ومعه من الدخول عنده ما لم تكن سألته النفقة منه ثم يتقيا

فان عادت اشارته الى بنت روحها وو بعد سفره او دعت به بدخل عليها اذا كان المعلن لها عاد حقها في نفقة ولا يعود ما سقط منها شورها

وان منعته من الاستمتاع بها وهي في حته فلا يكون له شورة موحداً سقوط النفقة

(مادة ١٧٢) المكوكة كاه - والموصود منه لا نفقة هذا الا المكوكة بلا شهود فاداً فرض احكامه عليه من طهر وسد كاح وقرى سبها فدرج ارجوع عنده في احده من امره كلات حذره بلا امره

الفصل الثالث في تقدير نفقة الطعام

(مادة ١٧٣) تقدير نفقة طعام بعد حل بروحي سار واعداً فان كان موسرين نفقة سار وان كان موسرين نفقة الاعداً وان كان مخلفين حلالاً ونفقة الوسط هو كالأرواح هو تقدير لا حسب الا عدد وسعه وفاقى دس عليه ان مسره (مادة ١٧٤) فرض نفقة صاوة و سوء الا صاوة مدرا على حسب اختلاف اسعار الكولات في سارة علاء وحصل ربه للحدس في هذا علاء سعر تراد النفقة المفردة للمرأة وداً حصص بعض عن الروح وو بعد قصده ٣

(مادة ١٧٥) نصري فرض نفقة الصنف ساراً الا صبح والاسر فان كان اروح عتقاً يكتسب فونه كل يوم تقدير نفقة عليه يوم سوء ومقطب نفقة كل يوم معجلاً عند مساء اليوم الذي قبله

وان كان من صباغ الدس لاستحق عملها الا نصي الاسوع فسر عليه كل اسوع وان كان تاجر او من رتب ادهد فرض عليه كل شهر وان كان مزارع فرض عليه كل سنة فان ماظف روح في دفع نفقة في مواعيدها المقررة فله ان يطلب نفقة كل يوم

٨ (مادة ١٧٦) لروح ان يبي الا تفرق عنه على روحه حال قيام الكائن ودا
اشكت مضه في الاتفاق عنها وبست ذات عدد احكام وم يكن اروح صاحب مائة
وطعام كثير بحيث تكفي ان يدور منه مقدار كديها خضرة احكام وبدر لدية
محصورة على الوجه المقدم في المادة السابقة ودره لا يعضها به، سفق على عنها فاذا
منع مع سمر من عتاش صدر امر حاكم وحسنت المرأة حسنة له ان حبه الا انه
لا ينبغي ان يحسبه في دن مرد من بوجر احسن ان يحسب او ثلاثة يعضه في كل
عس فان لم يدفع حبه حبشه وتلك احكام ان مع عيه من امواله ما ليس من اصول
حواله ويصرف منه في هفتها

٨ (مادة ١٧٧) اذا ثبت ان روح وتجره عن عيم بقة روحه فلا يحسبه
احكام ولا يفرق عنها بسبب عجره من يرضى له بقة ويأمره بالاداءه عليه
وتحب الاداءه عن من يحب عيه بقة من اقامها عدد عدم اروح
وان كان ها اولاد صغر يحب الاداءه لاجلهم على من يحب عله هفتهم لولا
وجود الاب

وحنس من يحب عيه الاداءه اذا امع

٨ (مادة ١٧٨) اذا فرض احكام بقة او برضى اروحان على شي معين
فالمرأة اذا علمت او حاد عية روحها ان يحد عيه كفيلاً حراً ضمن لها
بقة شهر او اكثر على قدر المدة يبي ان عنها لروح

٨ (مادة ١٧٩) بقة المقررة لا يبي حب واحد بعد تقديرها من تعير بها
مير احوال وحين حيث يوقض بقة الاعراب او بقة اسيار فاسر احوال
او أعسر بعد بقة اوسط وان سمر حد اعسارهم بقة اسرار للمستقل

٨ (مادة ١٨٠) لا يجوز للمرأة احد اخره من روحه على ما يهينه من الطعام
لاكلهما وان كان لا يحب عليها ذلك فقد عوانا يجوزها احد الاجرة على ما سويه
من لصام بأمره للبع

✽ الفصل الرابع في الكسود والسكنى ✽

٨ (مادة ١٨١) كسود المرأة واحدة على اروح من حين عقد الصحيح علب
ويقرض ها كسوان في لسه كسود نساء وكسوة للصيف

ويعتبر في مدرها حال الروحاني سائر وأغيار وعرف السيد

(مادة ١٨٢) غرض الكسوة ثناءً و قد رتب ثوب مدرهم ويعصي نعيمها
تغطي لها معجلة

(مادة ١٨٣) لا يقضي للمرأة كسوة جديدة قبل عدم المدد لا اذا تحررت
كسوتها بالاستعمال المعتاد

وإذا ضاعت كسوة عدها فهي لمؤونة عنها ولا يجب لها على الروح عدها
قبل حلول المدد

(مادة ١٨٤) يجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على خدمته ان كان
موسر والا فعليه السكنى في بيت من دار على خدمته المرافق شرعية وله
جيران بحسب حال الزوجين

(مادة ١٨٥) يس للزوج ان يجر المرأة على سكن احد ممم من اهله ولا
من اولاده الا من غيره سوى ولده الصغير المبروء اسكان أمته وم ولده
مهم وليس لها ان تسكن معها في بيت الروح احد من أهلها ولو ولدها الصغير
من غيره ولا يكون ذلك الا بالرضا

(مادة ١٨٦) اذا أسكن الروح مرأته في مسكن على خدمتها من دار معها احد
من أقاربه فليس لها طلب مسكن غيره الا اذا كان زوجها معللاً أو قولا وله
طلب ذلك مع الضرورة

ان كان في نفس المسكن مضمة هي به ضرة هب أو إحدى أقارب زوجها فله
طلب مسكن غيره ولو لم يؤدبرها معللاً أو قولا

(مادة ١٨٧) اذا كانت امرأة ستوحش من مسكن يسي سكنها فيه زوجها
ان كان كبير كالدار الخفية من مسكن مرتفعة الجدران أو كان الروح يخرج ليلاً
ليبيت عند ضرتها ولم يكن لها ولد أو حدة سانس بها فعليه ان يهبها مؤسسة
أو يهبها الى حيث لا ستوحش

(مادة ١٨٨) يهرص بالمرأة ما تنام عليه من فرش وخدم وما عتشته للفقود
على قدر حاجتها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها أمتعة من فراش وحده
وعليه ايضاً ما يبرد من سائر أدوات البيت وما تنصف وتضبط به امرأة على عدة
اهل البلد

فصل خامس في حقة زوجه لعائب

- (مادة ١٨٩) هر من حقة زوجه عائب في ماله ان كان له مال حاصر في ماله من حسن اسفقه كاملا بزوجوه من انصاف ما كوت ولذهب وانصافه بصروين وغير انصافين او كان له من بيت مودع عند احد او ذين عيبه وأجر المودع او المديون للمال ودر وحية او لم شر او كان احدكم يعلم بها او اقرت المرأة بنية على اوديعه و ليس وبي سكاج ول كان لا عني به شر على اعائب
- (مادة ١٩٠) هر من حقة زوجه عائب بزوجوه من انصاف ما كوت ولذهب وانصافه بصروين وغير انصافين او كان له من بيت مودع عند احد او ذين عيبه وأجر المودع او المديون للمال ودر وحية او لم شر او كان احدكم يعلم بها او اقرت المرأة بنية على اوديعه و ليس وبي سكاج ول كان لا عني به شر على اعائب
- (مادة ١٩١) اذ حاصر زوج عائب وادعى انه عني له بشفه من ماله وأقام بنية على ذلك او لم يجر و استعنفه فكلب فهو بخير ان شاء استقر بنية من المرأة وان شاء رجع به على سكاج وان اقرت المرأة به عني له بشفه رجع بها عليها لا عليه
- (مادة ١٩٢) اذ رجع عائب ونكر سكاج ولا بنية بمرأة فاقول قوله مع حلقه اذا حلف وكان له مال انسي فقصه ودفعه له ان رجع به على مرد او عني مودع وان كان دسا فله الرجوع على امره وهو رجع على امره
- (مادة ١٩٣) اذ رجع زوج عائب وقام بنية على الطلاق واقصده اعدة وعدم استحق المرأة بنية ببي حجب في عامه صعب هي لا اندفع من المودع او المديون الا د شهدت بنية الزوج ان دفع كان نعم بالطلاق حينئذ يكون عليه بصير
- (مادة ١٩٤) اذ ادعى مودع او المديون لذي "مره نقاضي بالانفاق على زوجة انه عائب به دفع له المهر للمنفقة وكرب امرأه بنت بعل قول مودع بلا بنية ولا يقبل قول المديون الا ببينة
- (مادة ١٩٥) اذ كانت ودية او ادب لذي في بيت ازوج اعائب من غير حسن اسفقه فليس للزوجة ان يبيع منه شئ في غنة حسب ولا لنقاضي يبيع شي منه

وتؤجر عسرانه وحسوف من آخرته في مدة المرأة

- X (مادة ١٩٦) في كل موضع جار بقاضي ن قضى للمرأة تسعة من مال زوجها
له ثلث حارطاً ان يأخذ منه ما يكفها بالمعروف من غير قس

في الفصل السادس في دين السفقة

- X (مادة ١٩٧) عدم ائنة الكافية للشخص وروحه وبعده بغير ان يورد على
قضاء ديونه
- X (مادة ١٩٨) لا يصير لفقته دة الا لنفسه او قرضي اروحين على شيء معين
- X (مادة ١٩٩) مفعلة لمفروضة بالروحة تحك بقاضي او بغيره لا سقط بقضي
امدة فادام سقطت من المرأة وللا تسباً كلهم او مصلها في مواعيدها المنزلة وفي
مادمت حية متبعة وروح حيا ان ترجع عنه بغير ان يحدد من بعد قضاء
او ارضا سواء كانت امدة ماضية قاضية وكثيره
- X (مادة ٢٠٠) من امرأه الرجوع عن روحه - صبراً كان او عاشاً ما اقبلته
من مالها قس قرض الربي او اقراضي على شيء معين من سقطت بقضي شهر
فاكثر لا أقل
- X (مادة ٢٠١) مفعلة لمفروضة بالقضاء او ارباً وامسداه بغير امر احدكم
معتد بهم يموت حياً وروحاً مستند الى الذمة باللاق الا اذا تحقق به
وقع سوء اخلاق امرأه
- X (مادة ٢٠٢) لفقته المسداه بغير احدكم لا سقطت دس في حال من يكون
دساً له في روحه واحد اذاؤه نعم ان كانت الاسداه بغير احدكم فله الرجوع
الرجوع على امرأه من روح او من امرأه وان كانت بلا امر احدكم فلا رجوع
نه الا على امرأه وهي رجوع عن روحه ان ثبت لها عليه حق
- X (مادة ٢٠٣) لا يسرد لفقته في دفعت لمفروضة معجلاً لا يؤب ولا طلاق
سواء تحبب اروح او ابود وو كانت قائمة
- X (مادة ٢٠٤) الامراء عن ائنة من قرضه قضاء او رضا حل وعوده صحيح
عن فقة المدة الماضية وعن ثمة بيم واحد مستفس دخل اونه ان كانت مفروضة كل
يوم وعن اسبوع واحد ان كانت مفروضة كل اسبوع وعن ثمة شهر واحد مستفس

قد أسهب ان كانت معروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقلة قد دحلت ان كانت معروضة سنوياً

X (مادة ٢٠٥) من نفقة والدس اثبات في دمة امرأة زوجها لا يستلزم قضاء فدا طلت المرأة مقاضة من نفقتها عاينها زوجها فلا تحب ان يطوبها الا اذا رضي بذلك وان طالب هو مقاضة من نفقتها لا عليه يجب ان يطله

الباب الثالث في ولاية الروح وماله من الحقوق

X (مادة ٢٠٦) ولاية الروح على مرد شرعية فلا ولاية له على أمواله الخاصة بها انما تصرف في جميع ماله ورصده ويدون بكون له وجه في معارضتها معتمد على ولايته وهذا ان غصب عنه ماله وبكل غير روحه بداره مصاريفها وبعد عقوده فلا يوجب على حربه مصداً ولا على حربه شيئاً او حده عند فقده أو وصيها ان كان رشيداً يحسه بتصرف

ومهما يكن لزومها فلا يبرأ شيء من نفقات الواحدة على الروح

X (مادة ٢٠٧) الروح حرة اذ امرأة معجزة صدقات ان منها من الخروج من بيته فلا يملكه في غير الاحوال في ماله خروجها كبره ودينها في كل اسبوع حرة ومخارمها في كل سنة برده وله مصداً من رده الاحكام وعيشتهم ومن الخروج الى الولايات ولو كانت عند المخرم

وهو اخراجها من مدينها ان كانت تصاحبه برحمتها وتوفها معجزة صدقاتها وسكانها بين حلال صاحب حيث سكن من مدينه لي روحها م، وتو اشتراطاً عليه ان لا يخرجها من منزلها وله ان يجمع اهلها من اقرار وعقد عسده في بيته سواء كان ملكاً له او اجاره او طارئة

(مادة ٢٠٨) يجوز للروح ان كان مأموماً وتوفي برقة معجزة صدقاتها ان يسلمها من حيث زوجها فيما هو دون مسافة القصر سواء كان لا يتصل من مصر الى مصر او من مصر الى قرية او بالعكس

وليس له ان يسلمها حرة في مسافة القصر في قوف ولو أوفاه جميع المهر

(مادة ٢٠٩) يباح للروح تأديب المرأة تأديباً حقيقياً على كل معصية لم ترد في
شأن حد عقرب

ولا يجوز له اصلاً ان يضربها ضرباً قاصداً ولو بحق

(مادة ٢١٠) اذا وقع اشتقاق من روحين واحد اعضاء ورفع الامر الى
الحاكم فيه ان يعي عدلين ونحامين حكيمين والذين ان يكون احدهما من هله والاخر
من اهلها لتسمع شكواهما ويطرا بينهما ويسب في اصلاح امرهما وان لم يتيسر لهما
الاصلاح فليس هما لفرق بينهما رافع الا ان يكون وكيل من قس روحين بذلك
(مادة ٢١١) اذا انشكت امرأة تنور روحاً وسيرة ايها ضرباً قاصداً ولو
بخطي وثبت ذلك عليه بالينة يحرر

{ الباب رابع وفي الروحانية وما عيها من حقوق }

{ الفصل الاول : وفي على لروحه من حقوق لروحها }

(مادة ٢١٢) من حقوق على امرأة لروحها ان يكون معصية له في امره
به من حقوق الروحانية : يكون معصية لروحه من بعد الارادة بانه قد رتبها معصية
صادقها ولا تخاف منه الا بدنه وان يكون معصية له في امره اذا تمسك بذلك
وم يكن ذات عذر شرعي وان يصون نفسه ولا يفت على ماله ولا يعطي منه شيئاً
لا احد مما لم تجر العادة باعطائه الا ياديه

{ الفصل الثاني : وفي للمرأة من حقوق }

(مادة ٢١٣) للمرأة ان تبع عيها من اموال ودواعيه ومن احراحيها من
شأنها ولو بعد انجابها راضيها الى ان يوفى روحها جمعها بين معجده من مهرها
ان كان معصية معجدها ومعصية مؤخرها وان لم يكن قدر المعجده من شئ تستوفى
قدر ما يعجل ثلثها على حسب عرف امم بدوها معه يصان كان المهر مؤخرها
كله الا اذا اشتراط الروح الدخول به على حلول الاحل ورضيت به
(مادة ٢١٤) اذا لم يوف الروح المرأة معجود معجده من مهرها حرط

الخروج من بيته فلا اذنه ولا يكون بذلك شاة ولا تسقط نفقتها
(مادة ٢١٥) للمرأة ان تخرج زينة ولديها في كل اسبوع مرة ولزينة محارمها
في كل سنة مرة ولا بيت غير احد منهم غير ذل روحهم ولا تمنع نوبها من احوال
عليها زينة في كل جمعة مرة ولا غير من خارج في كل سنة مرة
(مادة ٢١٦) ان كان ابو الزوج مريضاً طويلاً واحتاجها ولم يكن
منه من يقوم شاة اغلب البذل به ولم يدهد غير احتاجه ولو كان غافاً
وان ابي الزوج ذلك

✧ الكتاب الثالث في فروع السكاح ✧

✧ الباب الاول في طلاق ✧

✧ الفصل الاول فصول مع طلاقه ومن ✧

✧ لا يقع ويحل الطلاق وعدده ✧

(مادة ٢١٧) الزوج دون امراه ان وقع في سكاك صحيح بالطلاق
ويقع طلاق كل زوج مع غافل وه كان محجوراً غير لسه او مريضاً غير محسوس
نفساً او مكرهاً او هزلاً
(مادة ٢١٨) يقع طلاق سكر - يدي سكر محجور صانعاً بخلاف لا مكرهاً
ولا مصراً

X (مادة ٢١٩) يقع طلاق الاخرس - زينة - مريض - غافل - على قصده طلاق
X (مادة ٢٢٠) لا يقع طلاق اثنان واحبوا زينة وه ومن احل - شاة - سكر و
مرض او مصيبة فاحبه وانما يقع طلاق احمول اذا عاقبه بشرط ودو غافل اثنان
ووحده شرط وهو محسوس
(مادة ٢٢١) لا يقع طلاق اب تحضر على زوجته ولا طلاق حاضر ولو كان
مراة

X (مادة ٢٢٢) يقع طلاق لفظ و كتابة برسومة المستمعة وكما يخبر الزوجان

توقعه منه يجوز به ان يوكل به غيره وان يرسله الى المرأة بحضور في كتاب وان يذهب بها معه أو يوصيها على نفسها وبمكيلها عن غيرها من غيرها

(مادة ٢٢٣) نحن الطلاق امرؤه المسكوة والمستعدة من طلاق رجعي أو ناس غير ثلاث بعد والمعدة لفرقة في طلاق كالتفرقة بالبراءة ونية ونحوه أو التمسح به أحد الزوجين الاسلام

(مادة ٢٢٢) بعد طلاق بعد طلاق حرة ثلاث متفرقات ان كانت مدخولاً أو متفرقات سواء كانت مدخولاً أم لا فلا نحن نضيق بعد ثلاث من نكاح تمسح حتى ينكح زوج غيره ونزولها بعد أو في من ونسفي عدم (مادة ٢٢٥) لا صح وقوع طلاق إلا بقصة مخصوصة أو نحوه مقامها وانصبغ انقصوه بالطلاق أو صرخة أو كلمة

والصرخة هي غاط مشتملة على حروف طلاق ولا غاط في غيب استعفاً عرفياً في طلاق تحت لا يستعمل إلا به شيء من لغات ومعه مقدم نصيبه صرخته هي لكناية المرسومة المستندة وشاره الاحرس والاشارة ان بعدد الاصابع مصحوبة بلفظ الطلاق وقد ذكر وقع الطلاق بلاية لا لا بد وقوعه من امسقة انطق اي المرأة المراد تطبيقها ولو الاضافة معنوية

والكناية هي الاعداد أي لم يوضع الطلاق ونحوه رعيه وهذه لا تقع بها الطلاق إلا لينة أو دلالة الحب ويقوم مقدم صيغة 'كناية' بكناية المسندة لغير المرسومة فتوقف على النية

﴿ فصل الثاني في نساء طلاق ﴾

(مادة ٢٢٩) الطلاق قسمي رجعي وناسي وناسي بيمينتين صغرى وناسي بيمينتين كبرى فالاول من النوعين ما كان باحدة أو ثنتين وشي ما كالثلاث ويسمى تاسي

﴿ لقسم الاول في الطلاق الرجعي وحكمه ولرحمة ﴾

(مادة ٢٢٧) يقع طلاق رجعي بغير نية طلاق اذا أضيف اللفظ ولو معنى اي المرأة المدخول به حقيقة غير مفروق موضع ولا بعدد الثلاث لانها ولا اشارة

ولا معونة سعت حقني ولا نفس التفصيل ولا ما بها نصه من على لدولة
 فمن قال لا امر به لدخول به حقيقة انت صادق او مطلقة او ضالقة فدد او وقع
 عيب طلاق واحد رحمة سواء بواحد رحمة او نية او بوي اكثر من ذلك وبمبوشنا
 (مادة ٢٢٨) صيغ غني علق وعلق يرمي يقع كل منهما واحدة رحمة
 وبو بوي انتين وان بوي مطلقاً وفع

(مادة ٢٢٩) مع علق رحمة ثلاثة لفظ من لفظ بكده وهي اعتدي
 واستبرئي رحمتك وانت واحدة

من قال روحه نطق بهما وهو في حبه ارض بوف وفوق اطلاق على منه
 قال بوي به علق مع واحد رحمة وبو بوي غيرها او اكثر من واحد ولم يبو
 شيئاً فلا يقع شيء
 وان صاحب به في حالة نعصب او حواء عن طلق لعلق منه يقع عيب طلاق
 واحدة رحمة بلاية

(مادة ٢٣٠) علق ارحمي واحدة كان و انتين للحرمة لا رفع احكام
 اسكاج ولا يرب منك اروح من مضي بعد بل لا زال اروحية قاتلة مادمت امرأة
 في لمة وان انعكف في بين انصاف انهما سكي و مدب حدهن سرد بين وبين
 روجها وفسد عليه مدة مدة ولا حرم دخوله عيب وبو من غير ادبها وبحوره
 الاسماع والوقاع وصير بذلك مراحمه واداب احدهما من اعضاء امدد ورنه
 الآخر سواء طلق روح في حل خته او في مرضه رضه او بدوه

(مادة ٢٣١) كل من طلق زوجته بدخول به حقيقة نية واحدة رحمة
 او بطلعتين كذلك وحرمة لله ان راحته وبو قال لا رحمة في بدون حاجة الى
 تحديد بعد الاول ولا اي اشتراط مهر جديد مدب في امدد سواء عدت بدرجة
 اوم علم وسوء رصت بها او انت
 ولا عيب ارحمه بعد اعضاء مدة ولا رجعة في عدة المظنة بعد حلوه ولو
 كانت الخلوه صحيحة

(مادة ٢٣٢) يصح ارحمة فولاً راحته ونحوه خطأ للمرأة او راحته
 روحتي ان كانت غير محصنة وفعلاً بوفع وواعيد اي بوجب حرمة انصاهرة ولو
 اختلاصاً منه او منها

(مادة ٢٣٣) يلزم ان يكون رجعه ممتنع في الحال فلا يصح اصابها الى وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

(مادة ٢٣٤) الرجعة تحببها بلا شروط ولا علم برقة الا انه يثبت بمرجع الى يوم المرأة ٣ اذا راجعها قولاً وان شهد شاهدان عدلين عليها ولو بعد حصولها فلا (مادة ٢٣٥) ينقض الرجعة وبها المرأة عتصمها اذا صهرت من الحبسة الا احبته تمام عشره أيام وان لم يقتل

(مادة ٢٣٦) اذا وقع راجع من الزوجين فادعت المعتدة اعتصامه عدمه بحبس ١٠ ادعى اروح عدم اعتصامه وان ٢ حق الرجعة بمصدق برقة تبها وتخرج من لعدة ان كانت المدة تحتمة وأقل مدة عدة بحبس ٢٠ قول وما بمتعة

(مادة ٢٣٧) الرجعة لا يهدم خلافات السابقة بل ان رجع اروح امرته بعد صلاحيته ثم وقع عليها ١ ثمة زال مبدئاً وحب ٢ اي ان رجع غيره سكاخ تحبب ويأرقب مد الوعد في نفس صلاحيته ارموب

(مادة ٢٣٨) يتمتع الزوج من ثمر النفقة لمدة في صلاحي الرجعي من طلق زوجته رجلاً وانقضت ٢ ٣ حرماً كان مؤخلاً في دمته من المهر خلا فطامه ٤

وان يحل المؤجل ١ لم يكن ممتنعاً من ذلك كذلك الا يتمتع من ثمة على محرمه وأفسده في مواعيدها

في اقسام الشقاق في النكاح

في نوعيه وحكام كل منهما

(مادة ٢٣٩) يقع الطلاق ١ صريحاً تحت صلاحي اذا خيف اللفظ اي امرأه امدحون ٢ مقروء بعد ثلاث منه أو اشره بلا صاع مع ذكر لفظ الطلاق أو معونة سمعت حقيق أو مقصود ٣ افسح يقتضين ٤ ان عن شره أو ربه أو مشبه بما يدل على اليقوت

من قبل لامرته ١ بنت ظالي نصيبه شره ٢ أو خويله أو عرقه أو شد لصلاحي أو طوله أو أعرضه أو نصيبه كاحس مع عصبه واحدة ثمة

« كذبة » اذا آتى منها مريضاً، قصت مدة الالباء في مرض حتى مات فيه
بعدم قرأتها

(مادة ٢٧١) لا يرث المرأة من زوجها في الصور الآتية

« الاولى » اذا اكره اروح غير ا - بعيد

« الثانية » اذا طالت هي منه الالباء صائمة مختارة

« كذبة » اذا صنفها رخصاً او لم يطلق، وقعت مع امه - بحسب حرمة مصاهرة
او مكنته من نفسه طوعاً او كراهة بغير حر من نفسه

« اربعة » اذا آتى منه في مرضه ومات في مرضه

« الخامسة » اذا احلمت امرأة منه رجلاً او احارب - طوعاً او وقع

الله من بينهما بالعنة او نحوها بناء على طلبها

« السادسة » اذا كانت المرأة كنية وقت انساب - اصاب عيبه او كانت

مسامة وقت الالباء ثم ارتدت ثم اسلمت قبل موته - فالام في هذه السورة لا بعد

حقها في الميراث منه بعد سقوطه برزنها

« السابعة » اذا اشبه وهو محسوس سقط من ا - وهو محصور في حتمس او في

صلب القتال او في سنة من حوى العرق وفي وقت فناء اياه - وهو دمه

عصا له خارج البيت منثكياً من أم

(مادة ٢٧٢) اذا اشترت امرأة سبب انفراقه وهي مريضة لا تقدر على قيام

عصا بنها فان اوفعت مرفه باختيار نفسه طوعاً او وقع من زوجها - بحسب

حرمة مصاهرة ومات قبل انقضاء مدة فان زوجها ربه

في ادب الثاني في الخلع

(مادة ٢٧٣) اذا اشق زوجاً ووجه ان لا يزوج - فزوجها من حقوق اروحة

وموحدته - خارج طلاق والخلع في الكتاب الصحيح

(مادة ٢٧٤) بشرط لصحة الخلع ان يكون زوج الخلع اعلاناً لا بدعاً اطلاق

وان تكون المرأة محلاً له

(مادة ٢٧٥) يجوز من مرض في الخلع قطع تحيجه وندوه سواء كانت

المرأة مدخولاً بها أم لا

- × (مادة ٢٨٤) نفقة امته واسكى لا سقطان ولا يبرأ الخلع منها الا اذا
نص عليها صراحة وقت الخلع
- × (مادة ٢٨٥) اذا هلك من اجمع قس سبعة لزوج او ادمه آخر وثبت انه
حقه فعلها مثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمي
- × (مادة ٢٨٦) اذا اشترط الزوج على المأذ وقت الخلع رثه عن شجرة رصاع
وده منها مدة سني ارضاع او اشترط امساكها له ونعيم نفقته بعد انقضاء مدة
معاشه وقتلت بنت عمر على ارضاع اولد مدة تسدي وهرم بنفقته في الداء امعيه
لا يمسك ان كان ترجيحها لمرات وركب له اولد او مات هي قس عدم مدة ارضاع
او قس عدم مدة امساكها ان رجوع عنها سبعة حره ارضاع الى عدم مدته
وسبعة ما بقي من مدته هي قس امساك اولد لها لم يشترط وقت الخلع عدم
الرجوع عنها شيء دام مات هي و اولد قس عدم امته
- وكذلك اذا جامعها على رصاع حملها خمس وصهره لم يكن في نكاح ولد او
استفقت او مات اولد قس عدم انه يكون للمخارج حق رجوع عنها سبعة ارضاع
عن المدة كلها او ما يكون باقيها
- × (مادة ٢٧٨) اذا احتجعت المرأة على امته ودها اي سلوة فيها مساك
الانثى دون الغلام
- × وان روجت في امته المدة فله زوج أحد اولد منها وبو اتفق على تركه عدها
وسهر اي اجرة مثل امته في امته سبعة يرجع بها عنها
- × (مادة ٢٨٨) استراض الزوج في خلع امته وده عده مدة الحضانة باطل
وان صح الخلع وللرأه احده وامساكها عده الحضانة ما لم سقط حجب توجب
وعلى ربه اجرة حضانته ونفقة ان كان اولد فقير
- × (مادة ٢٨٩) لا سقط دس نفقة اولد من مخارج على اداه
فدا جامعته على نفقه ودها وكانت معمره وصاحبه من بحر عنها ويكون دس له
في دمها رجوع به عنها اذا اسرت
- × (مادة ٢٩٠) يجوز لابي الصغيرة ان خلع من زوجها
فان حملها نكاحاً وتبره وده بصمته صلبت له ولا يلزم امساك ولا يرمه
ولا يسقط مهرها
- وان حملها على مهرها او على دس وهرم مدته من ماله مخارج صح ووفعت نفقة

ورمى به او فمعه ان استحق ولا سقط المهر من طلاق به المرأة روحها وهو
رجع به على نفسها ان كان الخلع على المهر

(مادة ٢٩١) اذا جرى الخلع بين اروح وروحته فاصرة واشترط بينهما بدلا
معلوم توفت على فوطه وان قفلت وهي من نفس نفوس ان كان العقل ان اسكاح
حسب واجاع باب ثم اجاع ولا من سلب ولا سقط مهرها وان لم نفس او قفلت
ولم تكن من أصله فلا يظن ويوفد عنها أوها فان بلغت واحرب فوطه حر عليها
ودا صلتهم زواج على مهرها وهي صبيحة محمد وفصل يظن رجعية ولا سقط
مهرها

(مادة ٢٩٢) لا يصح خلع الاب عن امه لصغير وليس له ان يخرج جعاً
أوقعه ابنه القاصر

(مادة ٢٩٣) المحجور عليه سدد ان احلقت من روحها على مال وقعب
الفرقة ولا يلزمها المال

وان ضلها صبيحة على ذلك لم يجر رجعية

(مادة ٢٩٤) خلع مرضى موت صحيح وان كان على مال يعتبر من ثلث
ماله فان مات وهي في عدة فسد ماله لاق من ميراثه ومن بدل الخلع ومن ثلث اقل
وان مات بعد انقضاء عدة فله الاقل من سدد ومن الثلث
وان وثب من مرضها فله جميع بدل المسمى

(مادة ٢٩٥) لا يقصد وكيف خلع من من المرأة سدد ان خلع عليه الا
اذا اصدقه ان بعد صدقة ملك او صبي وان كان كذاك وحب عليه اذ وه ورجع
به على موكلته

(مادة ٢٩٦) يصح تعيين بدل اجاع بخلاف واجبه الى اجل قريب او بعيد
(مادة ٢٩٧) اذا خلع اروح امرأته وأخذ منها بدلا غير حق ان كان اسكاح
فاسد من أصله لا من اجاع فله ان يسرد ما أخذه

باب الثالث في الفرقة بالعدة ونحوها

(مادة ٢٩٨) اذا وجدت اخرة روحها عند لا تغدر على ايائها في النفس وم
تكن مالة عدة وقت سكاح فيها - فصل بتعريق نفسها وسه ادام رخص به

واذا وجدته على هذه الحالة لم تحاصمه رفاً فلا يسقط حجبها لا قبل ابرأها ولا بعدها

(مادة ٢٩٩) اذا رافعت المرأة زوجها او احدها وادعت به عسب وظلمت لتفريق سائلها كما كان صحتها وافر العلم بصلحها بوجه سنة كاملة لمرة تحجب منها رمضان وايم حجبها بمدد عيبه ان كان للرجل او غيره لا مدة عيبها ولا مدة مرضه ومرضها ان كان لا يستصحب معه اوقاف

واستثناء سنة من يوم الخصومة الا اذا كان اروح صغير ومرضها او محرمه فان كان كذلك فاستدأه بغير من حين بوعه او شعانه وقت احراره

(مادة ٣٠٠) اذا لم يصب روج وامرأته او مرة في مدة الاحوال بغيره وعدت مرة ثانية في احد كونه فبطلت صحتها وتفريقها بغيره كمن عطلها في وقت فرق بينهما وهذه عرقه خلاف لا فصح

وواجبه نحوها حجبها بوقت السكاح وصحت مفارقتها شرقي بينهما بالاحوال بدون افعال

(مادة ٣٠١) اذا كثر روج دعوى مرة عيبه منه وادعى اوصولها قبل ما حين ابرأه من احد كونه فبطلت صحتها وتفريقها بغيره كمن عطلها في وقت فرق بينهما وهذه عرقه خلاف لا فصح وواجبه نحوها حجبها بوقت السكاح وصحت مفارقتها شرقي بينهما بالاحوال بدون افعال

(مادة ٣٠٢) عرقه بالمرأة ونحوه لا يترتب عليه محرمه امرأته اذا تراصت هي ولعسب على اروح ثالث بعد التفريق جاز لها ذلك في العدة وبعدها ولا يتورث اروحها في حرقه سنة ونحوها

الباب الرابع في لعرقه بالمرأة

(مادة ٣٠٣) ان اراد احد الزوجين على الاسلام افسح السكاح ووقعت الفقرة بينهما للعدل فلا يوقف على انقضاء هذه الفقرة فصح لا ينقص عدد لطلاق

(مادة ٣٤) الحُرمة بآدمه ترتفع برفع سب الذي احدثها فاذا حدد المرتد اسلامه حار له ان يحدد النكاح وامرأة في عدة او حدث من غير محسن ونحو المرأة على الاسلام ويحدد نكاح مهر سب وهذا ما ذكره صلى الله عليه وآله في العدة وهو مذهب الاسلام في هذه المسورة بخلاف عدة حُرمة معده نكاح آخر

(مادة ٣٥) اذا اردت زوجة معاً وعلى سب قب ولم يتم الا سبق بهما ثم استمر كذلك سب نكاح سب سبهم وان سبهم اذا سب سبهم قبل الاخر (مادة ٣٦) اذا وقعت اربعة بعد الدخول مرة حقيقة وحكما فلها كامل

مهرها سواء وقعت اربعة منها او من زوجها

(مادة ٣٧) ولا يرفع اربعة قبل دخول وان كانت من قبل اربعة فله مهر مسمى وبنية ان لم يكن مهر مسمى وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من البتة

(مادة ٣٨) اذا كانت سب في عدة امرأة مسمى فله مهر سواء اربعة في حل بحد او في مرض موته

(مادة ٣٩) اذا اربعة مرة وان كانت ردم في مرض موته او مات وهي في عدة بنت زوجها المسلم وان كانت ردم وهي في نصحة ومات مريده فلا نصيب له في ميراثها

فصل خامس في عدة وفي نفقة المعدة

فصل الاول في نكاح عليها المدة

من النساء ومن لا تجب

(مادة ٤٠) عدة من مواضع النكاح غير اربعة

ونكح على كل امرأة وقعت نفقة معها وبين زوجها مد دخولها حقيقة في نكاح صحيح ونكاح مدخله صحيح او نفقة في النكاح لصحيح سواء كانت نفقة عن خلاقي رجعي أو سب صوري أو كبرى أو هريق عدة ونحوه او عدل او عصا مهر وخيار طوع او قسح او مكره في نكاح النكاح او وصية وشبهة

وتجب أيضا على كل امرأة بولي عب زوجها ولو قبل دخولها في السكاح

اصحح

(مادة ٣١١) عدة حلاق أو الفصح جميعاً - في حق المرأة الحرة المختل
الدخول به حقيقته أو حكمه في السكاح صحح وهو كسبه تحت قسم ثلاث حيض
كوامل ان كانت من ذوات الحيض

وكذا من وصلت بسنة أو سكاح - عدد عددها حيض بولي أو طئي فمها
وللتعريق أو المدرك - عدد الدخول الحقيقي لا عدد جلوه وهو كانت تحبته ولا تحب
حيضه وقامت في ورقة أي نوع من لاند من ثلاث حيض كوامل غيرها حتى
تلك المرأة عصبها ونحن الارواح

(مادة ٣١٢) اذا لم يكن برأه من ذوات الحيض صغر أو كبر أو تمت - من
ولم تحض أصلاً فعدة سلاق أو الفصح في حجب ثلاثة أشهر كاملة

فإذا وجدت أمه في غيره شهر بعد شهر بألا فيه وهو نقص عدد أيام بعضها
عن الثلاثين وإذا وجدت في حائله يعتبر بعدد الأيام ونقصي مكثي - من يوم
(مادة ٣١٣) إذا استب المرأة في هذه الأشهر ثم حدثت قبل شهرها وحجب
عنها ان - الف عددها وحجب وكذا الآية التي حدثت عدة الأشهر إذا رأت
الدم على - عدد قبل عام - الأشهر نقص مكثي من عددها وحجب عليها استغفار
داخلها فلا نحن الارواح الا بعد الثلاث حيض كوامل وإذا رأت الدم على بعد
بعد ثمانية الأشهر فقد اعتقت عددها ولا - عددها وسكاحها حذر بعددها وبعد
في المستعمل - حيض

(مادة ٣١٤) المرأة التي رأت الدم أو ما - ارتفع عنها واعتقت مرض أو عقمه
واسم طهرها - عدد أكثر عدد - حيض ولا ينقصي عددها حتى تبلغ سن الاياس
وتتريص بعده ثلاثة أشهر كاملة

وسن الاياس خمس وعشرون سنة

(مادة ٣١٥) يحد الدم أي حيزه - حسب - عددها - مضي - بعده أشهر من

وقت الطلاق أو الفسخ

(مادة ٣١٦) عدة الحمل وضع جميع جنين - منب - عدد حلقه أو كنه سواء
الحق قبل سكاحها - موت أو طلاق أو فصح

ولو أسقطت سقطاً لم يستحق بعض حلقه فلا ينقصي به عدة

﴿ الفصل الثاني في نكاح المعدة ﴾

- ✕ (مادة ٣٢٤) كل فرقة طلاقاً أو فسخاً وفست من قبل الزوج لا توجب سقوط البعثة سواء كانت بمصبيه أم لا فتجب عليه بطفة مدة عدل وإن طاب
« أولاً » لعدة طلاق رجعي كل أو شأ سنة صغرى أو كبرى حتملاً
كانت المرأة أو حتملاً

« ثانياً » بالملاعبة والمسه بالبلاء أو الخلع مدة بركة من وقت وقوعه

« ثالثاً » للعناية بالله عن الإسلام

« رابعاً » لروحة من أحرار الفصح بلوغ

« خامساً » للامانة برده أو فعله بضم أو ضرباً بوجوب حرمة المصاهرة

- ✕ (مادة ٣٢٥) كل فرقة وفست من قبل أريضة بلا مصبيه من لا توجب سقوط البعثة

فتجب بمعدة بعد بلوغ أو عدم كده أو نقص مهر ولا مرد من إذا احتاربت نفس

- ✕ (مادة ٣٢٦) كل فرقة حدث من قبل مرد وكاب بمصبيه بوجوب سقوط البعثة

فلا تحب بمعدة بفرقة بشنة عن دم بعد سحوب أو حبوب أو عن قهها صدمة ما بوجوب حرمة المصاهرة بضم روحها أو شرعة ولا يكون لها نسكى أن لم تخرج من بيت العدة

(مادة ٣٢٧) كل مرأة مصت بفرقة لا يعود لها البعثة في العدة وإن زال سبب الفرقة

فإذا سلمت منه بردة وعده ببقه فلا يعود لها بفسخ بخلاف المطلقة بشرة أو بركت بشرة وعادت إلى بيت الزوج كان لها أحد بطفة

(مادة ٣٢٨) امرؤة أي عتبت لأشهر ورأب دم من مصيبها البعثة في العدة الجديدة أي وجب عليها البعثة بالفرقة

وكذلك من حاصت حيضة وحيضتين مخرج عنها دم لمصر أو غيره وأبعد ظهرها وصارت بخورة على استمرار عدس بحيضها ببقه وانكسوه أن لا يعود دمها ويستحي عدس بحيض أو بضع من الأيسر وبعد لأشهر عده

- X (مادة ٣٢٩) اد . مرض روح لظفنه نفقة في عدتها ولم يحصر المدة فيها
ولم يرض الحرف يدا حتى انقضت لعدة سقطت نفقته
- X (مادة ٣٣٠) النفقة نفقوة معددة بالراضي او بحكم القاضي لا سقط تعمي
العدة مطلقاً
- X (مادة ٣٣١) لا تحب سعة بأولها نفقة شوقي عهد زوجها سواء كانت
حائلاً او حاملاً

الكذب الرابع في الاولاد

الباب الاول في نوت النسب

الفصل الاول . في نوت نسب تولد المولود

من فيه لشكاح لصحيح

- X (مادة ٣٣٢) اول مدة الحمل ستة أشهر واربعة أشهر واكثرها ستان شرعا
- X (مادة ٣٣٣) اد ولدت اربعة حائل قدم شكاح صحيح وقد تمام ستة أشهر
فصاعدا من حين عهده بنت نسبه من اروح
فان جاءت به لافل من ستة أشهر بعد اروح فلا بنت نسبه منه لا اذا اداه
ولم تنسبه من اروح
- (مادة ٣٣٤) اذا بن روح اولد لمولود تمام ستة أشهر من عقد شكاح فلا
بنتي الا اذا جاءه في الاوقات مفرره في سنة قتي مد لآنية وتلاعن مع امرأة
لذي الحالك وهرق بينهما
- (مادة ٣٣٥) لا يتلاعن اروحان الا اذا اجتمعت فيهما هلية اللعان وشراطة
ومهما كان شكاح صحيحاً وروحة قائمة وروفي عهد ارحي وأن يكون كل منهما
اهلاً لاداء الشهادة لا يجتمعا اي مسلمين حزين عقين باعين باصفي لا أحترسين
ولا محدودين في عهد وان يكون امرأة ريادة عن بنت عهدة عن اروح وقته

فان كانا كذلك وتلاع يقرق الحاكم بينهما وفتح لك اواند من امه ويخلفه بعد
وان لم تتلاعنا او لم تتوفر فيها اهلية اللعان فلا ينفي نسب اواند
وكذا اذا اكذب اروح عنه قبل معدن او بعده و بعد الحريق يرميه اواند
ويحدد الحد القدرى

(مادة ٣٣٦) ان يضح في اولد في وقت لولائته و عند شراء دوانب او في
ايام لهيئة معتدة على حسب عرف اهل سد
واذا كان اروح من شانه عنه تحته ولادب
(مادة ٣٣٧) لا ينفي نسب اواند في حضور اهلية وان تلاع اروح
وفرق الحاكم بينهما

«الاول» اذا نكح بعد مضي الاوقات مسمية في مادة ستمته
«الثانية» اذا نكح بعد الافرار به صراحة او دلاء
«الثالثة» اذا ارسل اواند بمب نمر بعده او شاه نمر قبل اللعان او بعده قبل
تفريق الحاكم

«الرابعة» اذا ولدت مرة بعد حرق وقصع نسب وله ولد آخر من نفس
واحد في هذه صورة يرميه واما في نفس حكم الاول (١)
«الخامسة» اذا نكح بعد احكام ثوب به شرع
«السادسة» ان مات اروح او امرأة بعد في اولد قبل ابدان او بعده قبل

التفريق

(مادة ٣٣٨) قطع احكامهما عن نسب به خواجه من عصية و سلفه حاته
في استقته والارث دون ميراث و من نسب متصلا من نوا و شبه الملائع في حق
شهادة و اركاة والسكاح وانقص من وفي عدم التحقيق تغير فلا يجوز شبهه احداهما
للآخر ولا صرف ركاه منه ولا حسب على لاد خصائص عتله واذا كان
لان تلاعنه ان وثا فيه بنت فلا يجوز تلاحن ان يروح تلك نسب واد ابدان
غير الملائع لا يلتحق به

(مادة ٣٣٩) اذا مات ابن معدن عن ولد وولد تلاحن تحت نسبه عنه ويقام
عليه الحد ويرث من التوفي

(١) فونه شرعاً كان انصب يقص على نفس آخر فضله وحكم بالارش على سلفته اه

وإذا مات ميت اللعان عن ولد فإنه الملائع فلا يثبت نسبه منه ولا يرث منه
(مادة ٣٤٤) شرفه بمصطلح طلاق ما لم يعزق احكام بين الروحاني
اللعان في وجبه فائقة وتحري ثورت بهما ذمات احدهم وان الآخر مستحق
للعنات وانما تحرم على الملائع ودفع امرأة ولا يسمع
وحرمه بفرقة بغير مدعى ما دام كل من الروحاني هلا به فان حرجا او احدهم
عن اهسته حار بروح ان بروح سر في بعده وبعده

* الفصل الثاني في نسب الولد موجود من *

* كسح فاسد ومن وحده شبهة *

(مادة ٣٤٦) اذا ولد امسكوه كسح فاسد من ذكر وسفرق وكاست
ولادته من شبهه شهر في كثير من غير سن من حين وقوعها لا من حين اعتدائها
ثبت نسب الولد من ابيه بلا دعوة ولا من غيره
فان ولد بعد فسح كسح فاسد في طريق اللغات نسبه الا اذا جاز به
لاقل من ستين من وقت الفرقة

(مادة ٣٤٧) الموصوة بشبه في احسن او في عداها جازت بوجده نسب نسبه
من واطني ن دعه وكسح موضوعه منه نفس في ركب من بوضي وليس
له في زوجتك ولم تكن كذلك

(مادة ٣٤٨) ذ روح ربي مرسله خاض من ربه فوجدت نصي نسبه اشهر
بعد روحها ثبت نسب ولد منه وان نسبه
وان جازت به لاق من نسبه اشهر بعد روحها فلا يثبت نسبه الا ان ادعه غير
معترف انه من ابيه

✽ لمصل الثالث في ولد المصلحة والمتوفى عنها زوجها ✽

(مادة ۳۷۲) اذا تم نقل المصلحة كبرى - نصف - عندها فان كانت مصفقة رحمة
يشتت نسب ولدها من زوجها سواء ولده لائق من سبتي من وقت اطلاق او
تمامها او لا كثر وعنده لائق وان كانت مصفقة متلاذ في بواحدة او ثلاثة وحدات
يولد لائق من سبتي شئت بسه منه

وكدت المتوفي عنها روحه اذ لم يرد عنها ثمنها فماتت بسبب ولده اذ احدث
به لاقل من ستين من حين الوفاة

فان ولایت انصافه باشد و اصولی علم روحه و له لا کمتر من -تین من حب
است او خوب و لا است من الا شیء من روح و پورته

(ماده ۳۵۶) د اقرار اقصاء رحمت اور راز اوفی ۴ روحها اقصاء
عادی فی مده الحامیه وود ساقون عاب بود لافان من عقیف حول من اوق
الاقرار و لافان من عادی من واد غرقه ساقون ساق من ایه

وإن حارب به لاقى من مصاف حديد من حوى الأفرار ولا كبر من سبي من
وقت البيت أو الموت فلا شئت لسيه

(ماده ۳۶۶) از کتابت اقصیه مرهقه مدحولا ۳ و مدح حلالا وقت
الطلاق و مقرر اقصیه عدیم و و دست داخل من سعه اسیر مد ضمیمه روحیه ثبت
سب اوید منه فان حاجب به تده سعه اشهر و کثیر فلا سات سعه و اذا اقررت
اقتضیه عدیم فان حاجب اوید لاف من سعه اشهر من وقت الاقرار و الاذن من
سعه من وقت اطلاق است سعه و الاذن

و ان دعوت حیللا وقت صلاقی شئت سبب و ده را دعوت به لافین من سستی
و اشتقاق رسد و لافین من سبب و ده و غیر من شهر به صلاقی رحمت

(ماده ۳۲۷) ابراهیم بن ابی عمیر از جمله کسانی است که در وقت وفات و در سر
بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را
و در بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را و در بعضی از آنها را

وان ادعت حبلاً وقت وفه ختم ككبريتك سه مه لاف من سبي
 ن لم تقرب نفسه بعدة فان اقرت دعوتك لا شئت بسبه الا اذا ولنته لافل من
 مة أشهر من وقت الاقرار

﴿ الفصل الرابع في دعوى تولاده ولاقراز بالابوة ﴾

﴿ وابسوة والاخوة وغيرها وثبت ذلك ﴾

(مادة ٣٤٨) اذا ثبت وحيثه كونه تولاده وحجته الزوج ثبت
شهادته مرة مسلمة حرة عنه كما وانكر من اولاده ثبت عليه شهادة القسامة
انتصفت في ذلك

(مادة ٣٤٩) اذا ثبت منعه صلاحي ارحم من له في ومعه بوفاء تولاده
لا من ستن من زوج اقره وحجته الزوج وورثه فلا تثبت الا بحجة
تامة كمن زوج او ورنه قد فوجس او كان اصل طاهر غير حفي
فان حجتوا قسامين وبسبب شهادته حاشية كما

(مادة ٣٥٠) اذا قررحس بوفاء علام محمول نسب ومكان في لس بحيث
يؤيد مثله شدة وصدقه ملازم ان كان محرم عن نسب فثبت عليه منه
ولو اقر بوفاء في مرضه وبنيته منه وبنيته وورثه من ورثه المقر ولو
حجروا عليه ورثت نصيب من ثمنه وان حجته

وان كان بعلامه وتثبت صدق موافق اعترافه بروحته ونسب علامه منه وكان
معه بوفاء ثبت له تولاده وورثه الاصل او بغيره اعترافه قسلا ولادته
سنتين فانها ثبت ايضا من المقر

قال ارحم بوفاء ولو لم يكن روجه لاسم او كانت غير مسلمة وقت
موته ولم يعلم اسلامه وقت موته كان روجه به وهي امة فلا ثبت وكذلك حكم
اد حجاب حريته او موته للعلامه واسلامه ولو لم يسمع احد من اولاده
(مادة ٣٥١) اذا لم يكن براءة من روجه ولا شتمه روح وقوت بالثبوت
صبي ولد مثله مثله وصدق بالثبوت ولم يصدق بالثبوت فقراره عليه ورثت منها
الصبي ورثت منه

ان كانت من روجه او معتد روح فلا تصاق اقراره بوفاء الا ان يصدق الروح
وعدمه على ولادته او معتد او شهد امره مسلمة حرة عنه او مكوخته
وتدعى له من غيره

(مادة ٣٥٢) ان اقر ولد محمول نسب ذكر كان أو أنثى بالابوة بالرحم و

بالأمومة لامرأة وكان يولد مثله لثلث المقر له وصدقه فقد تثبت أنتمه له ويكون عليه ما للأبوس من الحقوق وله عليهم ما للأبساء من الحقبة والخصصة والزريبة (مادة ٣٥٣) من مات أبوه فأقر نكاح بجهوب نسب لا ينسب إقراره إلا في حق نفسه فلا سري على تبة ابويه الذي لم يصدقود وشاركه المقر له في نصيبه وبأحد نصيبه (مادة ٣٥٤) انسب انسب حصة من تبي ولد معروف انسب فلا تلمه بفقته ولا أخره حصة منه ولا يحرم عليه نصيبه وخصاهرات ولا يتوارثان (مادة ٣٥٥) نسب لآلوة والسوة والاحود وغيرها من أنواع لقراءة شهادته رحلتين عدلين أو رجل واحد من عدل

وتنكح انت دعوى لأبوه وسوء مقصودة بأبوس دعوى حتى آخر معها اذا كان الأب أو الابن المدعى عليه حياً حاضراً أو ميتاً فان كان ميتاً فلا تصح انت انسب منه مقصود من ضمن دعوى حتى يتيمها الابن والأب على خصم

وخصم في ذلك الوارث أو الوصي أو الوصي أو ونداش أو المدينون وكذلك دعوى الاحود والأمومة وغيرها لا تثبت إلا ضمن دعوى حتى

في الفصل الخامس في احكام القبط

(مادة ٣٥٦) القبط وهو نوود انسي مدد منه حقوق من اعميلة او قرار من مهمة اربعة مستحق ثقة عليه من انسب حصة وخصصه ويضم بحره احياء نفسه من واحد طهلاً مسود في اي مكان ومبنيه اسدقه ونقاطه وهو فرض ان عاب على طبه هلاكة يوم نقطة والا فشدوب وعزم حرجه ولداؤه بعد انقضا

(مادة ٣٥٧) القبط حر في جميع احكامه وسد وو كان منشده دمه لم يوجد في مقر اهل الدمة وكان مانقظه غير مسلم

(مادة ٣٥٨) المتقط الحق منسب النسب من غيره فبسن لاحد أحده منه وهو ولو كان حاكماً إلا نسب موجب ذلك كان غير اهل حقطه وان وجدته اثنان مسلم وغير مسلم وسدعه رجح انسب وعصى به

فان اسوياء في انسب وفي لترجيح هرنى منوص الى تقصى

(مادة ٣٥٩) إذا وجد مع مقتضى من فهمه في معنى المقتضى عليه منه بعد
إصداره ثم تعدي

في عطف من هذا على ما فهمه من معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
إلا أن يأتى له القاضي بالافاق عليه

(مادة ٣٦٠) من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
عطفه عند وسيله الكسبه وهداه حيث لا يشترط لأية منه من فقهه وكسبه
وغيره بغيره أو يقتضى به غيره وسيله حقه ولا يجوز ولا جازبه لتكون
لاحقة بمقتضى ولا يتصرف في منه غير شرعه ذكر من حوائجه الضرورية

(مادة ٣٦١) من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
إصداره ولا يكون مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
أن منه ولا يكون مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى

في منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى

(مادة ٣٦٢) من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
الآخر فهو ابن السابق عند عدم التماس

في منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
بغيره الآخر

في منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
في منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
وغيره في منه غير مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
من كل منهما أن كان أهلاً للميراث

(مادة ٣٦٣) إذا دعت مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
عن ولا يكون مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
أن لم يكن ذلك من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى

(مادة ٣٦٤) من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
عطفه وورش على كونه مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
وسكنى وورش من مقتضى مقتضى من فهمه في معنى ولا يكون في هذا على المقتضى
وعليه ارتش منه

٥٠ باب الثاني في حب الولد على انه ندين

(مادة ٣٦٥) يقبض من ولد من عبي شاذب وبه ورثته وبعدمه ما هو
مستحق من عده أو حرته وحقه ما هو مستحقه من عده لم يكن له مال حتى يقبض
الذكراى حد الاكساب ويروى الا
ويقبض من ولده لاسماء شاذب ولده واصدعه في الاحواب في سبعة
عشر ذلك

في الفصل الاول في رصاعه

(مادة ٣٦٦) يقبض الام الارضاع و هو زوج عيبه في ثلاث اوقات
الاول اذا لم يكن له ولد ولا لانه من آخره من عده وم وجوده من
الثانية ثم بعد ذلك من رصاعه غيره
الثالثة اذا كان له ولد لا من رصاعه غيره
(مادة ٣٦٧) اذا ثبت لام ان رصاع وبه في لاجون لا من عده
ارضاعه على الاب ان سافر رصاعه رصاعه عده
(مادة ٣٦٨) اذا رصعت الام وبه من رصاعه من عده او في
عده فطلاق ارحمي فلا يسحق آخره على ارضه
وان استخرج الارضاع وبه من عده وبه الاخره
٥١ (مادة ٣٦٩) اذا رصعت الام ولها من رصاعه عده فطلاق المان او
فيها وضعت آخره على ارضاعه فان لاخره
(مادة ٣٧٠) لام حق رصاع وبه عده ومعه على لاجون ما لم
يطلب آخره اكثر من في هذه حدة لا حذر لا

وان رصعت الاخوية رصاعه بح أو بدون آخره من ولده فطلب آخره
المثل فالاخوية أحق من الارضاع ورصاعه عده ولأه أحد آخره من على
الخصانة ما لم يكن استرجه بحرمه فطلبه من غير ان ينع الام عده
والاب معسر فتحرير الام من استرجه ودفعه مستترجة كما هو موضح في مادة ٣٨٠
(مادة ٣٧١) في كل موضع حر استنجد لام على ارضاع وبه يكون

الاحرة ولو لا عقد احرة مع أمه أو وصيه فأمه احكام بدع حرة المش لها مد ارضاعه

ومدة الارضاع في حق الاحرة حولان لا أكثر

(مادة ٣٧٢) حكم الصحيح كالا شجر فاذا صلحت أم ولد أمه عن حرة الرضاع على شيء فان كان الصلح حل فدم الزوجية أو حكمه هو غير صحيح وان كان في عدة سنين بواحدة أو ثلاث صح ووجب ما ان صلحا عليه

(مادة ٣٧٣) الاحرة المعدودة بلام على ارضاع ولدها لا سقط عوت أبيه بل تحبها في ركته وشارك عرمانه

(مادة ٣٧٤) لعز أي الرضعة لم تحره اذا ثبت أن رضع الطفل بعد انقضاء

مدة الاحرة وكان لا من ندي غيرها غير على هذه الاحرة

ولا يلزم ما كتبت عند أم اطفال ما من شرط ذلك في العقد

﴿ الفصل الثاني في مقدار الرضاع الموجب لتحريم السكاح ﴾

(مادة ٣٧٥) ثبت تحريم السكاح بارضاع اذا حصل في مدة الحولين المبررة له ولو بعد استعفاء طفل بهضم فمها ويكفي في التحريم عطرة واحدة من لبن المرأة الرضعة ولو حليباً من ثديها مد موصىءا بالحض وصول عطرة أي خوف ارضيع من ثمة مص أو تحار أو من ثمة استعفاء

هو الم الم اعمدة ولم يدر دحل اللس في حلقه أم لا فلا ثبت تحريم وكذا لا ثبت بالحض والاقطار في الادن والحادقه والامة

(مادة ٣٧٦) كل من أرضع طفلاً ذكر كان أو أنثى في مدة الحولين نسبت

مومها له ونحوه بارجح الذي رى من بوطئه سواء وضفها بسكاح صحيح أو فاسد أو شبهة وثبت حوته لاولاد المرصعة اللس ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وارصعتهم قبل ارضاعه أو بعده ولاولاد ارجح ابوودس من صلته من غير هذه الرضعة ولاولاده من الرضاغة

(مادة ٣٧٧) تحرم بارضاع ما يحرم بالنسب وانصهره فلا يحل للرجل ان

مزوج اصوله وفروعه من ارضاع واحته ثقبقة رضاعاً واحته من أبيه واحته من أمه وستاحته وعمه وحسنه وحلبه أمه رضاعاً وحلبه أبيه كذلك ولو لم يدرحها ويح

له من مروح من ارضاع أم أخيه وأم أخيه وأخت أمه وأخت أمه واحدة أمه
 واحدة بنته وأم عمه وأم عمه وأم جدته وعمه بنته وعمه بنته وعمه
 أمه وبنت عمه بنته وبنت أخت أمه وبنت أخت أمه وأم أمه وأم أمه
 بنته وأخت أخيه وأخت أمه

ويش للمرأة من ارضاع أم أخيه وأم أخيه وأم جدته وعمه بنته وعمه
 بنته وأخت أخيه وأخت أمه

(٣٧٨ د) د رخص روجه ارجل كبره صرته تسعة في مده عوين
 حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكره ولا حرمة روجه صميرته حيث كان
 اللب من غيره ولا مهر للكره ان لم يكن حبها وتضمير نصف مهرها ورجع
 به غير كبره ان صميرته كانت قد صميرته مسبقه ولا كبره ولا كبره
 ولا رخصه ولم تقصد دفع حوج او هلا به ولم يكن كبره ولا رخصه له عليها

(٣٧٩ د) رخص روجه ارجل كبره صرته تسعة في مده عوين
 رخصه الا ان كان من ارجل كبره صرته تسعة في مده عوين
 رخصه الا ان كان من ارجل كبره صرته تسعة في مده عوين

في الفصل الثالث في خصامه

(٣٨٠ د) الام أمه أخت أمه وأم رخصه حل فيه ارجل كبره
 رخصه ان حتمت بها شرائط أهليه احصاه

(٣٨١ د) احصاه الامه أمه وأم رخصه حل فيه ارجل كبره
 رخصه ان حتمت بها شرائط أهليه احصاه

(٣٨٢ د) شرط ان يكون احصاه حل فيه ارجل كبره
 رخصه ان حتمت بها شرائط أهليه احصاه

(٣٨٣ د) رخصه حل فيه ارجل كبره
 رخصه ان حتمت بها شرائط أهليه احصاه

ومضى سقط حقا انتقل الى من يليها في الاحكام

مستحقة اهل محضه فبني صغير احده وهي زال ادعى يعود حتى خصاصة
للخصاصة اي سقط حجب به وجها غير تحرره بصغير

X (مدة ٣٨٤) حتى الخصاصة يسترد من قبل الام فيعبر الاقرب ولا قرب من
حتمها وعدم مدى الام على مدى الاب عند انقضاء مرتبة قرب

فاذا ماتت الام او تزوجت باجنبي او لم يكن اهلاً بخصاصه ينقل حجبها الى امها
وان لم يكن او كانت ميتة فلا بخصاصه ينقل الى ام الاب وان علت عند عدم
اهلية قريش ثم لاجتباب صغير وعدم الاحب سببية ثم الاجتباب لام ثم الاجتباب
لاب ثم باب الاجتباب بقدم باب الاحب لا بوس ثم لاء ثم لاجتباب بصغير
وعند عدم لاء بوس ثم لاء لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء
ثم لاجتباب بصغير بقدم عمة لا بوس ثم لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء
الاب كذلك ثم عمات لأمات والآباء ثم نساء

X (مدة ٢٨٥) اذا فقدت احده من نساء او وجدت ولم يكن اهلاً للخصاصة

ينقل بخصاصه ترتيب لارتب ببعده الاب ثم الجد ثم الاخ شقيق ثم الاخ لاب
ثم سوا الاخ لتبني ثم سوا الاخ لاب ثم سوا الاب ثم سوا الاب
فاذا سادى المستحقون بخصاصه في رتبة واحد عدم ثم رتبهم ثم رتبهم ثم
الكبر سنناً

وتشترط في خصاصة احد ابي او كان لغيره اهل من اهلها مسلم
والآخر ديني مسلم فلا يمس

X (مدة ٣٨٦) اذا لم يجد خصاصة مستحقة بخصاصة او وجد من سوا اهله

ان كان كافراً او معوثاً او غير مأمون فلا يمس ابيه اخصوصه بل يدفع لذي رحم
محرم وبغده الجدة لام ثم الاخ لام ثم ابيه ثم لاء ثم لاء ثم لاء ثم لاء
ثم لاء

ولا حق لبا بام وعمة واحد واحد في خصاصه الذكور ولهن الحق في
خصاصة الاناث

ولا حق سوا ام وامعة واحد واحد في خصاصة الاناث وانما لهن خصاصة الذكور
ولم يكن للافق اخصوصه الا ان عمه ولا حيدر للحاكم ان رآه صالحاً ضمها ابيه
والا سلمها لامرأة ثقة امينة

(مدة ٣٨٧) اذا اصحبت احاصية عن اخصاصة فلا يحجر عنها الا اذا تعينت

ها لم يوجد للفصل خاصة غيرها من محرم او وحيد من دونه وامتنعت حينئذ
بغير اذا لم يكن لها روح حتي

X (مادة ٣٨٨) اجرة الخصصة غير احدى رخصة واسعة وكلهم نرم ان لصغير ان
لم يكن له مال فان كان له مال فلا نرم انه مباح شي الا ان شرع

X (مادة ٣٨٩) اذا كانت ام مختل في اخصصته به وكانت مذكوجة او معدة
لصلاحي رسمي فلا حره على اخصصته ان كانت متعلقه بسلطان من وحيه بحر
للصغير او معدة به فلا اجرة وان احررت عليه وان لم يكن لخاصة مكن
يسكن فيه الصغير المتبرع فعلى انه سكنهم حبه

وان احدث محضون او حرم وكان اجد موسر نرم به

وغير الام من الحاضرات لها الاجرة

X (مادة ٣٩٠) اذا تب ام وندكر فان او في خصصته بحر وندكر به فان
وكان ابو موسر ولم يجد موسر م... ربه بحر لاه على خصصته ويكون
اجرتها دين على ابيه

فادا وجدت موسر اهل لخصصته من غير يظن فان كان الاب موسر ولا
من الصغر فالام وان صدق حره حق من موسر

وان كان الاب موسر ومضي مال او لا غير الام بي امه كبح ودفعه للموسر
فان لم حتر امسا كبح... ربه بحر ولا تعفا من رويته ومعه كبح
تقدم في مادة ٣٩١

وكذلك الحكم ان كان الاب موسر ومضي مال فان كانت امه اخصصته اخصيه فلا
يدفع امها اخصي ان اسم لاه باجرة اهل وهو من مال صغير

X (مادة ٣٩١) تبني هذه اخصصته بسمعه اعلام عن خدمة بناء وذلك اذا
بلغ سبع سنين

وتبني مدة اخصصته بسمعه سبع سنين

وللاب حينئذ اخدمه من اخصصته فان لم يصلها بحر على اخدم

وانا تبني مدة اخصصته ولم يكن الاب ولا احد يدفع للاقرب من اخصصته
او للوصي ~~او علام~~ ~~ولا تبني~~ ~~محمود~~ ~~لغير بحر~~

فان لم يكن عصى ولا وصي بسمه للعلام ترض اعمون عند اخصصته الى ان
يرى اخصي غيرها او له منها

(مادة ٣٩٢) مع لاء من احرار. وفيه من يد أنه بلا رصده ما دامت
حصى

من احد مصنف ودمه من روحه. حتى وعاء من حنظل من سس ما حتى
احده حرة ن سافر به ان لا يعود حتى انه او من يقوم مصنف في الحصى
(مادة ٣٩٣) بس ثلاث حصة ان لا يكون حصة به من ن. به قس
تقضاء العدة مطلقاً

ولا يجوز ما من مصنف ن سافر به من سافر به من مقرر ن مقرر به
موت ولا من قره ن مقرر كذا ولا من قره ن قره مقرر لا ن كان
ما تنقل اليه وطن لها وقد عقد عليها

كان ن كذا مصنف ن سافر به من سافر به من مقرر ن مقرر به
كان ن مقرر وم مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
سافر به ن مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
ولده والرجوع الى منزله قبل اللين

وام لا ن من مقرر ن مقرر فلا مقرر به من مقرر به من مقرر به
كان ن مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
(مادة ٣٩٤) لاء من سافر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
حصى لاء من به

م فصل اربع في سقطة لاء على لاء

(مادة ٣٩٥) كذا من مقرر ن لاء احرار مقرر به من مقرر به
اخر فقير واء كل ذكر ن لاء مقرر به من مقرر به من مقرر به
ونفروح الانى

(مادة ٣٩٦) كذا على لاء من مقرر به من مقرر به من مقرر به
ودي عده مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
الانى نكته فقير ولوم مقرر به من مقرر به من مقرر به

(مادة ٣٩٧) لاء من مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به
كسب فيحق نكته وسقطة مقرر به من مقرر به من مقرر به من مقرر به

(ماده ۳۹۸) ذکاوت و لایق معسر و لایق به سعه علی کتب و غیره
عنه بخردند و سعه و لایق و سقی علیه تقدیر کفایت علی معسر به
نهی لایق کتب و غیره و سقی فی سعه و غیره

قالم به اکساره حجه وند اول کسب عده بهر یکس و من درت
لا تفرق علی اولاد به علی به حجه به

(۳۹۹) لام حال عمده لایب نوی من - ثر لایب لایق علی وده
 قاما نان لایب معمر وھی مؤمره بده لایب علی وده ولا سارکها احد
 وان کان لایب معمر من وده لا حیون بقعه یؤمر به بحرس کما
 دکره به بحیر علی ان اقی مع بسره

وَلَكِنْ هُوَ قَرِيبٌ مِّنْ عِلِّيَّاتٍ مَّصْرِحًا وَهُوَ قَرِيبٌ مِّنْ عِلِّيَّاتٍ مَّصْرِحًا

فان كان لا مفسر وره حر عن كسب من رجون لاحد عبده . نسبه
على ولده

[illegible][illegible]

(جلد ۲ :) - کان لای - ۵۰ روپے ویکلہ میں حسب تقصیر مکملہ ولایتیں عہدہ

من حسن لطفه فيجوز ان يمر بالحق عليهم منه ان كان سهم معروف أو
معموماً لدى الخ

وكذلك الحكم ان كان معاتب من ومواريء عند أحد أو من عليه وهو من حسن
سلفة وأقر المودع أو ائتمن من الأولاد لم يتر والحق كما يحتم ذلك
ولم يكن مال عاتب من حسن لطفه ان كان عقراً أو عروصاً فلا يساع منه
شيء لطفه ان يؤمر الام بالاسد به عليه خفة الام لا

وسواء اذا كان مال شبه عاتب من حسن لطفه ان يبقى منه تسد كفايته
لا فضاء

(مادة ٣٤) لا يجب على الاب سد روحه انه يصير الفقير إلا اذا صدمه
وان يؤمر بالحق عنهم ويكون ذلك رجح به على انه اذا أسر

(مادة ٤٤) ان مع اموال أحد الا كذا من كان ذكر والاب ان يؤخره
زواجه خرفة يكسب ويقب عليه من كسبه ويحفظ ما فصل منه باسمه
انه بعد بوجه وان لم يبق كسب ملاء يعني انه عام كسبه وان استعملت الابن
كسبه من اعادة أو عرب فتقدم في كسبه بوقت تحجبها والا فعلى أمها انما
(مادة ٥٥) اذا اشتك الام من عدم اتفاق الاب أو من بعده على الولد
بمعرض أخذ كذا لطفه وأمر بمصانفها لانه يبقى عليه فان سبب حياها بدفع لها
صحة ومساء ولا بدفع لها جهة أو سبب من هذا فيبقى لاتفاق على او

وان صاعب خفة ولدت عند الام عرض على أبيه في غيره

(مادة ٥٦) اذا صاعب المرأة رجح عن لطفه الأولاد صح صلح فان كان
ما اصطفاها عليه كبر قدر من لطفه وانما اراد سيرة مدخل حب الفدر فهي
عفو وان كانت لا مدخل تحت مدخل شرع عن الاب وان كان اصطاح عليه ان
من مقدار لطفه بحيث لا يكسبه راو عذر كفا

(مادة ٥٧) ان قضى القاضي بوجبه على روحه بلفه ولدت الصغير منه
فهو في حكم شقة روحه في عدم موصد فهي شهر في كذا بعد تعرض وهو يعبر
المدانة وأمر القاضي وعنه عمل قضاء الا وهو الارقي بخلاف ما اثار احكام

واو فرض القاضي خفة للصغير على به ومقتد منه وفي مقبض الام حتى مات
الاب فان كانت لطفه مستدانة الأمر القاضي يكون الام ارحم مهافي ركة كما ترجع
ها عليه ولو كان حياً ولم يكن مستدانة الأمر القاضي حتى مات سقطت لطفه بالاتفاق

باب الثالث في النفقة الواجبة الأبوين على الأبناء

(مادة ٤٠٨) يجب على الأب والأم أو صغیر ذکر أو أنثی نفقة واحدة واحداً واحداً لغيره مسلمین كانوا أو ذمییین فدرس على انکسب او احرس ولا یشارك الولد ابوسر احد في نفقة اصوله اختصی (مادة ٤٠٩) اذا كان الاب رمة او مرضاً مرضاً نحوجه الى نفقة تقوم شأنه او الى حدم محومه وحت نفقة اروحته او احادم على ولده ابوسر كما يجب له نفقة حدم على أیه ان كان معسر ومحتاج في ذلك كما غده في الاب واذا كان الاب غیر عذر روحات فلا يجب على ولده ابوسر الا نفقة واحده عند الحاجة كما سبق

(مادة ٤١٠) المرأة المعسرة لغير نفقة غیر فی یوم تنفها على روحها لا على ولدها اذا كان روحها معسر ولا نفقة من غیره ابوسر ومرا لا احق سلبها ویکون له الرجوع به على روحها اذا سر او حصر (مادة ٤١١) لا يجب على الاب نفقة لغيره الا اذا كان لاس کسوة والاب رمة لا مدره به على کسب خیرته شره الاب في نفقوب سبقة والام اعطاه عذره لاس ارمس وولم یکن رمة وان کان لاس ان غیر عیب صر یومه تحت حق ان عده وسبق على انکل ولا یجبر على اعطائهما شيئاً على حدته

(مادة ٤١٢) اذا كان لاس شأنه من مودع عند احد او من عیبه وهو من حاس ان نفقة لغيره في مرض من منه نفقة لا یومه نفقوس ولو اطلق المودع المودعة او معلن انفس على نوي عائب بلا اذنه او غیر امر انصافي یضمن لعائنه نفقة ولا رجوع له على ابویه ولو اطلق المودع المودعة على فی عائب بلا امره تمت العائب ولا وارث له غیر الاب ولا رجوع للاب على المودع

(مادة ٤١٣) نفقة اشبح کثیر وارم وارض على بیت المال اذا لم یکن لهم مال ولا قريب عولمه

(مادة ٤١٤) لا عوة للارث في النفقة الواجبة على الایماء لوانفس من صبر الحرثیة والقرابة یستدیر الاقرب فالاقرب

فإذا كان له حقل ففتراس و بنت موسر ففقه عليه بالسوية
ون كان له و دان موسر ان احدهما مسلم و سني نصراني او يهودي ففقه عليه
أيضاً بالسوية

ون كان له بن و بن ابن موسر ففقه على الاس
فان كان الاس عتق و لا مال له حصر فم من الاس بالامتنع و رجع به على
أبيه اذا حضر
وان كان له ابن ابن و بنت بنت فافقه عليه بالسوية

باب رابع في منه ذوي الأرحام

(مادة ٢١٥) ثوب عنة كل ذي حمة عتق قدر على به صدقة على من
يرثه من أقاربه ولو صغيراً فقدر ارثه منه

و خير أقراب عتق من أولاده موسر و لا ذى بن من يكون هو الأرحم اعظم
مخرج ذكر صغير و كبير حرم من حسب أو من غير ذى أو بغير ذى أو بغير ذى
عنة لمن قادر على سكات لا مكسبه له

(مادة ٢١٦) لا عنة مع الاختلاف ذى إلا بوجهة الأصول و التفرع
بمعي فلا حسب على منه لأرحمة مسلم ولا على من لأرحمة مسلم ولا على مسلم
أو ذى لأرحمة غير مسلم و لا مسلمة مسلمة ولا سني مسلمة سنية أو مسلمة

(مادة ٢١٧) لا حسب عتق على رجة من عتق مع وجود رجة أخرى أو عدمه
و دم سوا الأتق في الحرمة من كان مقسمه بدمه و مقسمه بدمه سني في
الحب أهله منه الأرب لا حقيقة

فلو كان بقتل من من ذاب و لا و من من حرمة و من من ذاب و ام
ففقه على احب وان كان من هو عتق

(مادة ٢١٨) ذى سبب لأقرب في حرمة أهلية الارث ترجح اوارث
حقيقة و به بقتل عتق لانت ان كان موسر فلو كان سني ارحم اعظم
حب و سيم موسر بقتله على ع

و لو كان له حال رجة من من ذاب و لا فافقه عليه بالإلزام
و لو كان له احوال متفرقات ففقه عليه حسب أهله اعظم على شقيقه

وعلى الاحزاب والاب وحسن على الاحزاب
 وبوكان له حقه متفق فاسدس على الاحزاب والاب وحسن على شقيق
 (مادة ١٤٩) فقة المتروكة الابن وبووي الارحام بسند متفق شير و
 عالم بكر مسداه فعلا من له ولا بسند وبكون له على من وحدت عليه
 فوجد من ركه بعد موته

الباب الخامس في ولاية الاب

(مادة ٢٧٠) الاب ومستور ولا على اولاده صغر وكبر غير مكاتب
 - كور وان في من وفي الاب وبه كان صغر في حقه الام وادها بيه ولاية
 حرم على النكاح
 (مادة ٢٧١) اذا لم يوجد معوه ونحوه بسند ولاية امه بيه في من
 وفي المال وادها على امه فحق له على ولاية بيه
 (مادة ٢٧٢) ان كان الاب عدلا محمود من او مستور احاد لم يور حقه
 المال فيه تصرف ونحوه بغير وفي من صغر وحده ومن يلحق به وبه
 ان يدعه فاصح مقصره وان يكن عدلا لم يور له لاحد في من بذكر وفي
 المتولات والارضي والمواريث
 (مادة ٢٧٣) ان كان الاب بذكر في من من موال ولده عرس
 او عذر اشري له شئ او آخر من من بذكر او غيره من من صرح العقد
 وليس للولد فضله بعد الادراك
 وان كان او آخر شئ له حشر من من من ولا سوفس الاحارة بعد الموت
 وان اشترى وبه شئ فاحشر من من العقد على نفسه لا على ولده
 وذا ادرك الولد من اشتد منه الاحارة صحيجحة فان كان على نفسه
 الخبير ان شاء نفسه وان شاء امه وان كان على من من نفسه
 (مادة ٢٧٤) ان كان الاب سدا ربي في ولا بغيره بيع عقار
 وبه لصغير وبكبر اسحق به لا ان كان بغيره وبغيره بيه بيه
 فان كان من صغر لم يور بيه فله من من من
 (مادة ٢٧٥) ان كان الاب صدر من له ولد غير من على حقه فله في

ان يصب وصياً وبيع مال من يد ابيه وسلمه الى الوصي ليحفظه
(ماده ٢٢٦) للاب شراء من ولده نفسه وبيع منه بولده فان اشترى من ولده
فلا يرعى انتم حتى يصب الوصي لولده وصياً باحد اثنين من ابيه ثم يردده عليه
ليحفظه للصغير

وان باع من نفسه لولده فلا يصح فانه لا يرد البيع حتى او تلك البيع قبل
ان يحكم من نفسه حقيقة ثبت على الاب لا على ولد

(ماده ٢٢٧) يجوز للاب ان يوهن ماله من ولده وان يوهن ماله من ولده من نفسه
ولنه ان يوهن ماله من ولده او يوهن ماله من نفسه ولا يوهن ماله من نفسه فان كانت
فيه اوهن اكره من ان يوهن ماله من نفسه ولا يوهن ماله من نفسه دون ابيه

(ماده ٢٢٨) لا يملك الاب فراض ماله ولا يصح ولا يفرض ولا يهبه شيء
منه ولو عوص ولا اعارة حدث في حش يصيب ولا يملك

(ماده ٢٢٩) اذا كان للوصي مال - ثم ائتمعه نفسه فليس له ان يهب
لا اذا كان حله عليه ماله من عيب لا يوهن ولا منه

فان كان - صغير هو ابي - ثم عفا عنه من نفسه حله ان يقبل حواله على
من هو من عفا او دونه في ماله ووصي في ذلك كالأب

(ماده ٢٣٠) اذا اشترى الاب لولده صغير فليس له ان يهبه ولا يهبه عليه
له رجوع وان اشترى له شيئاً ثم لا يحب عليه ويقصد بده الرجوع رحمه ان اشهد
(ماده ٢٣١) ان مات الاب بغير ماله من ولده فلا يصح من ماله شيء وان مات
عبر عياله له وكان له موجود ماله بعد رشفه او لوليه فحده عنه وان لم يكن
موجوداً أخذ ماله من تركته

(ماده ٢٣٢) اذا باع ولد وصيه ماله من ابيه فليس له ان يهبه او يهبه
عليه نفقة مثل في ماله صغيره ولادة تحمله يصب في الاب تيه

(ماده ٢٣٣) يملك الاب لا الام ولا غيره من - ث الاقارب ولا القاضي بيع
عروض ابيه بغير عيب لا يفرض ولا يبيع عروض وعشاره صغير له
وغيره يملك لنفسه ونفقة أهله ورضعته وصحبه

وليس للاب ان يبيع مال ولده ماله صغير كان او كبير في دس به عليه - وى
النفقة ولا يبيع اكثر من مقدار النفقة

(ماده ٢٣٤) اذا مات الاب فالولايه من بعده على نفس ولادة للجد وبعد

فقدہ الاویاء مد کرمی مدو ۳۵

والولاية في ما هم من بعده يرثي الذي حذروا لم يكن قريبا منهم ان وصي
وصيه فان مات لاول بوصى فالولاية في آل عمار وبنو عمار من اهل الجذ
اصحح ثم بوصيه ثم وصي فالجذ ولا يصيه فالولاية لوصي العام

في الكتاب الخامس في الوصي والحجر والامة والوصيد *

بجانب الباب الاول في الودع وصره

في الفصل الاول في دمة الوحي *

(مادة ٢٣٥) من ادعى انه قد اوتى في حقه اوصى بوجهه ومنس له
الروح عنها بعد موت موته لم يكن له حصة في تركته بغير نص في شاه
(مادة ٢٣٦) من ادعى انه قد اوتى في حقه اوصى بوجهه بغير نص
الزاد وان ردّها بغير علمه لا يصح

(مادة ٤٣٧) من وصي به فلم يرد في حقه موصي بل ردها عنه
ثم من بعده لا يصح قبوله ~~لأن~~ ~~الوصية~~ ~~لا~~ ~~تنتقل~~
(مادة ٤٣٨) من وصي به تمسكت ولم تخرج - بموت وعدمه فلاب وصفي
فله الخيار ان شاء رد الوصاية وان شاء.

(ماده ۴۳۹) قبول وصیه در کتب یا سراج و تصرف اوصی به بیع
شیء من رکن ذریعی و ضرر است از شنبه هجری و بعد از آن وصیه
بنا بر تصرف اولاً بوصفه و تصدیق

(ماده ۲۰۴) وصی نیک لا بس حصه من ادا اوصی به فی یوم وحصه
صاحب وصیت
وگذاشت و اوصی او احد فقط و نه دو و آخر قضااته هم وصیان عام فی
کل ماله

(مذ ٢٤١) نَحْوَرُ بَوَصَاةٍ لِي أَرْوَحُهُ. أَلَا مَوْعِدُهُمْ مِنْ أَسَاءَ وَإِنْ أَحَدٌ

- ٢٢٨) اذا اوصى الميت اى انثى ومات قبل احدى ولم يقبل الآخر
 يضم لقاضي ابيه غيره ان شاء وان شاء اوصى بقدر تصرف
 ولو حدد الموصى مع موصى مشرق يكون وصى اولى بماله اى لا يجوز
 به التصرف في شئ من اموال غيره او مشرق ورثه
 (ماده ٢٢٩) وصى بوصى المختار وصى في تركته ولو حصصه تركته وصى
 وصى لقاضي وصى في تركته بعد ان كانت يرثه منه

* لتصل الثاني في درجات الوصي *

- (ماده ٢٣٠) اذا كانت تركته حايه عن من ووصيه وورثه كانه صدر
 بخور الوصى ان تصرف في كل امواله - سلع و و سائر من و اموال يكن الا سائر
 حايه لغيرها **و ان كان له من امواله ما يورثه الوصي**
 وليس له ان يبيع عقار صغير الا بسوء من سوء شريكه لايه وصى
 ان يكون في بيعه خير يسير من غيره - فانه يصفى منه
 او يكون على الميت من لا وراثه له الا من - فانه يبيع منه قدر من
 او يكون في التركة وصيه من سيرة ولا عراض لها ولا يعود مدونه من بيع
 من العقار بقدر ما يتعد الوصية

- او يكون من سيرة من اى - فانه يصفى منه وسائر من سيرة من
 او يكون مؤسسه وخرجه يرد على علامه
 او يكون اقرار در و حو او اقرار في احوال من ان يصفى
 او يحذف عنه من سيرة من سيرة من سيرة
 فان لم يوصى عقار صغير مدونه من سيرة من سيرة من سيرة من ولا
 مدونه الا حايه من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من
 ولشجر و اشجار و سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من
 فالوصى يبيع الا مدونه من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من

- (ماده ٢٣١) اذا كانت تركته من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من
 كلهم كلاً - حاسوب - فليس بوصى مع شئ من تركه الا من سيرة من سيرة من سيرة من
 دون ايت وقصص حايه وديعه للورثه و - كانت وراثه كلهم كلاً من

في الاحوال شخصيه

فللوصي ان يبيع الموقوف ويحفظه دون العار

وكذلك ان كانوا كلهم كذا وبعضهم حاضر وبعضهم غائب فليس له الا

بيع حسب العتق من اهل بيته والعذر فلا يبيع الا لئلا

(مادة ٢٥٢) ان لم يكن على بيت ذن ولا وصية وكان بعض الورثة صغيرا

واسمى كذا فللوصي ولاية بيع الموقوف وقمار على بعضه فاحذر من سوء استعماله دون

انكار لا اذا كانا عتقا مع حصصهم من موقوف دون حكم

(مادة ٢٥٣) ان كانت شركة مسعومة ذن ووصية الا تكون فيها ولم ينفذ

الورثة اوصيه ولم ينفذوا ذن من ماله غير الموقوف كانت اقرنه به بغيره

بالذن يبيعها بغيره من ماله غير موقوف ولا يبيعها بغيره بالذن ولا ينفذ

فيها بغيره او ينفذ اوصيه فلا يبيع فيها في الذن غير ذاته كله وفي الوصية

غيره فبغيره سواء شاءت الورثة وانه

سعي للوصي ان ينفذ بيع موقوف وقار في الذن وينفذ وصيه من ماله فان

لم ينفذ بغيره يبيع من ماله غير موقوف وفي الذن يبيع ماله على الذن

او الوصية

(مادة ٢٥٤) ان ينفذ صحيح ولا يوصيه بغيره ولا ان يوصي لنفسه

لذن عن بيت ولا ينفذ وصية ولا يوصيه بغيره ولا يوصي على لانه

ورفع حرمه من ماله يبيع ماله من ماله بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

(مادة ٢٥٥) ان يوصي لانه يوصي في شيء من ماله بغيره ولا يوصي بغيره

في ماله بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

في ماله بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

لاداء الدين وتنفيذ الوصية

ومثل وصي لانه من ماله يبيع ماله بغيره ولا يوصي بغيره

بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

(مادة ٢٥٦) يجوز للوصي ان يبيع ماله بغيره ولا يوصي بغيره

كل ماله بغيره ولا يوصي بغيره ولا يوصي بغيره

(مذ ١٥٧) صحیح بیع وصی مال المتبرع العرف لاجبی منه و ضمانت مثل
القيمة و پیسیر لعی لا یباحنه

وكذا شراء مال الاحيي مهب عفار او مقولا اللهم تا ذكر لا حاشه
ولا يصح بيع وحى الانسان لانفسه بدهه ولا اوارث ايت الا بعيره الا
سماه في لعفار وغيره فلو كان وحى قصي مخر من لاش بدهه كما لا يجوز لنفسه
(مادة ٥٨) يجوز للوصي ان يبيع من يميم من احدي سبعة شرع
لا يكون الاحل تحت وان يكون اشري لا حتى هذه الحدود والامتاع عن الدفع
عنه حلول الاحل

(مادة ٢٥٩) يجوز لو حصى الاب ان يبيع مال نفسه لليتم وان اشتري لنفسه مال ليتم ان كان فيه حيز وخفيه في مفاتي سره تضعف وفي تسع ان تضعف وفي غير الامور ان يبيع ما له وحده عشرة عشرة من القيمة ويشتري ما له وحده عشرة عشرة من القيمة من ماله.

ولا يجوز حتى نقضي ر بشرى نفسه نبي من من يقيم ولا ان يبيع مال نفسه للغير مطلقاً

(ماده ٢٦) لا خور موضی قصه دمه من ماب یتیم ولا اراده ولا فقره
اعده ولا ره مالده عند یتیم ولا اراده دل یتیم وه رهه من احی بدس علی
یتیم او علی المیده او علی نفسه و آخر رهس و کتب بدس المطلوب للیتیم وللمیت
(ماده ٢٦١) خور للموضی ان یوکل علیه بکل منخوره بجداله نفسه فی
مال ایتیم و یسهرن و کل غو و وضی و وضی

(مادة ٤٦٢) لا تثبت وصية امرأة عرساً است عن الدين ولا ان يحق منه شيئاً ولا ان يفرجه اذ لم يكن ذلك الدين وحده بعضه من كسب وحده بعضه صريحاً غير والتأجيل والاراء ويكون ضامناً

(مادة ۲۶۳) يتوصى ان يصاح عن دس اميت ودين بيده اداك يكر لها يده
والعزم مسكر ويسس له ان يصاح عى اقر من حق ادا كان مسه عاده او كان
الفرس مقراً به او كان مقصداً به عليه

وَأَن ادَّعى عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ الْيَتِيمِ حَقَّ وَتَدْعِيَةً عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مَفْضِيًّا لَهُ فِي حَاجَةِ
صَلَاحِ الْوَصِيِّ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَدْعَى بِهِ

(مادة ٢٦٤) لا يصح إقرار بوصي يدعي وعب أو وصية على الميت

(مادة ٢٦٥) ان مقر أحد الورثة دين على الميت صح اقراره في حصته لاني
حصته غيره من سبه الورثة وان أحد منهم له منها بقدر ما حصته وهو الآخر
وكذا ان اقر له بالوصية الثلث منه في اث حصته

(مادة ٢٦٦) سمى للوصي ان لا يتر ولا صرف في ثلثه على لئيم من يوسع
عليه فيها بحسب ماله وجاءه يكون من ذلك في ماله ان يدي ثلثه المقروصة
ان كانت غير كافية

(مادة ٢٦٧) اذا اخرج يليم لثلاثة ورثة من عاقب او لامه له ولم يكن اوصى
ممن تحت مائة فصار عليه في صورة كونه لاماً له فضلاً عن ثلثه وصي من
مات منه في وارثه شرعاً في قدره رجوع عليه الا ان يدين به بحق يرجع
(مادة ٢٦٨) - قضى بوصي .. على الميت بالا سبه من امره وقضاء
عاقب ولا يصح في من و .. وقضاء سبه لم يكن بوصي له أحد على سب
الدين وحاق وارث على عده عليه الدين

(مادة ٢٦٩) للوصي ان يخل أحد من عمله ان كان تحتات والا فلا يحل له
(مادة ٢٧٠) - كبر فصار فيه ع - وصي ومعه ع عليه لكن لو
امسح عن التفصيل لا يحل عليه و هو في ثلثه فيما أتفق هذا ان عرف بالامانة
والا أجبر على التفصيل بالحضارة يومين أو ثلاثة ومعه ع بالا حسن ان لم يخلص
من يكتفي فيه في لا يكتفه بظاهره هو مستطاع عليه شرعاً

(مادة ٢٧١) ان مات وصي تتهلا له ان يتم فلا يصح في ركنه من مات
غير محسن مات سبه وكان حال موجود فيه أحد منه وان لم يوجد سبه من كان
مسبهاً فله أحد منه من ركنه اوصى

(مادة ٢٧٢) يصدق بوصي فيه في هو مستطاع عليه شرعاً من تصرفات
(مادة ٢٧٣) لا يصدق بوصي فيه في تصرفات بي لم يكن مستطاع عليه
شرعاً ولا يقبل قوله الا بينة

(مادة ٢٧٤) لا هل ثوب بوصي فيه يكتفه بظاهر
(مادة ٢٧٥) يقس قول بوصي فيه بدعيه من تصرف في يتعلق ما يدين أو مورثه
الا في مسائل

منها ما اذا ادعى انه قضى من الميت بالا أمر فاض أو ادعى انه قضاه من ماله
أو ان ايتهم اصلها في صرحه مالا لاخر واداه عنه من ماله نفسه أو مال الليم أو انه

اتفق على محرم للنسب او ادعى انه ادى حراج رصه وكان ادعائه في وقت لا يصح الارض للزراعة او انه ادعى انه في التجارة فركبته ديون فقصده عنه وانه روجه امرأة ودفع له مهرها من مال عهه والمرأة مينة او احر في مال بنهم ورعى وادعى انه كان مقصدا

وفي هذه صور كلها اذا أنكر ابيهم عند بلوغه صوم الوصي لم ينفذ بنية الى ذواته (مادة ٢٧٦) يسعى للوصي ان لا يدفع نفقته ولا للخدمة ما مله عند الملوغ الا بعد تحريرهم واحتارهم في خبرات قال آس منهم رشداً وصلاً حتى دفع منهما المال والأفلا

(مادة ٢٧٧) ان يقع ولد أفلا جميع تصرفاته نافذة وبمرم احكامها ولا من قول ودية او وصيه انه محجور عليه الا اذا كان احر من اطفاله (مادة ٢٧٨) اذا يقع ولد غير رشده فلا يملك مال له حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة ما لم يؤس رشده فيها

(مادة ٢٧٩) اذا يقع ولد مقصد ماله وهو في حجر وصيه يدفع ايه اهل له مقصده عند بلوغ وصاع امال صمما وصي وكما تضمن بالدفع بيه وهو مقصد فكذلك من ظهور رشده عند امواع حيث علم عدم رشده قبل بلوغ (مادة ٢٨٠) اذا ظهر رشده حلال قبل الملوغ ودفع بيه لوصي امال فصاع عنده فلا ضمان على الوصي

(مادة ٢٨١) ان ادعى محصي ارشد عند بلوغه وانكره الوصي فلا يؤمر بنسب اهل بيه ما لم ثبت رشده بحجة شرعية واذا ثبت رشده وحكم به به وطلب من الوصي ما له فله مع مكته من دفعه وهلك في يده ضمانه

﴿ الباب الثاني في حجر والمرأهة والمواع ﴾

﴿ الفصل الاول في حجر ﴾

- X (مادة ٢٨٢) يحجر على الصغير واخوه وابنتوه ودي الغنيه وسبعة والمدينون
- X (مادة ٢٨٣) الصغير ندي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باصلة وعنده اخوان

المنطق الذي لا يصدق بحكم وامر من غير و يصدق قصره في حال افاقته حكمها حكم
بصرفات بعد

X (مادة ٤٨٤) تصرفات نصي المير والمعتوه ثبوتية غير جائزة اصلا اذا كانت

مصرفة لهم صرر محصا وان احرقا اوبي او نصي

X (مادة ٤٨٥) تصرفات نصي تصرف من نصي المير والمعتوه ويكون نافذة لهم

هم محصا جائزة ولو لم يحرق اوبي او نصي

X (مادة ٤٨٦) يجوز عيب صرر غير كان او كسر معتوه اذا عهد عقد من

عقود ثبوتية الدائرة بين منع و صرر بوقف بعده على احده وبي او نصي

وان احده وكان قبل الاحد بعد وان لم يحرق او احده وكان غير من الاحد
فلا تنفذ اصلا

X (مادة ٤٨٧) نصي مؤاخذ نافذة ولا نصي حصة مائة او مائة ربي صرر

من ماله فلا يحرق بل يخلع وامره كقضي

X (مادة ٤٨٨) اذا اسفرض نصي و موهه بلا ادن و و وصيه فلا قاتله

وانتفد اودعه عنه او ما اعرب به وما يبيع الا ادن اوبي او نصي فلا

صبر عليه ما لم يكن اودعه عند فعله صررها

وان قبل اودعه بل ولبه و وصيه اطلب فهو صرر

X (مادة ٤٨٩) اذا اقيمت شبهة على حر مكلف وست لدى الحاكم شرعي انه

سفيه يحرق عليه و جمعه من جميع تصرفات نصي تضمن لفسح و صرر المير ويكون

حكمه فيها حكمه صرر ولا يمد عقوده بعد الحجر الا بادل الحاكم واما تصرفه

قبل الحجر فهي جائزة نافذة

X (مادة ٤٩٠) لا يحرق على سفيه باع الحرق تصرفات نصي لا تضمن لفسح

ولا يضمن احرق فجور له هذه تصرفات كالكسح و متعلق والا يدين على من نصب عليه

سفيه وزول عنه ولا يله الا اب او جد و صرر امراره على نفسه بوجوب القصاص

في نفس او في سواه و صرر و صرر في سبيل احير من ثلث ماله ان كان له وارث

(مادة ٤٩١) عيب النبي سجن ابي عيم من الخيل سجنه و عي عن

جهر و طيب اجهش و انكاري النفس ومن يختكر الخوف

(مادة ٤٩٢) يجوز نصي ان يادن نصي بحدرة اذا حرره فراه يعق ان اسيع

للملك سب وان نشره له حلب وانه يعرف بعض لسير من ثا حش وهو طاهر غير

﴿ ايب الثالث . في لطفة ﴾

﴿ الفصل الاول في ركان لطفة وشرائطها ﴾

- X (مادة ٥٠) صح لطفة بحرف من الواهب وقبول من الموهوب له وانقص يقوم مقام القبول
- X (مادة ٥١) اشترط في لطفة اصله ان يكون الواهب حرّاً عاقلاً بالغاً مالكا للعين التي يتبرع بها
- X (مادة ٥٢) لاشتبك ملك عين الموهوبة الا تقصده قسمة كاملاً كما هو مبني في مادة ٥٧ وان كانت في يد موهوبه فانكم تجزئ لعدد بدون نقص جديد بشرط قبول
- X (مادة ٥٣) يجوز لكل من اراد ان يهب في حال لطفته ماله كله او بعضه من ثمنه سواء كان أصلاً او فرعاً او قرناً أو حبيباً منه ولو حاله لديه شروطه -
- (مادة ٥٤) يجري حارس المصحة به وبورسه من ماله وهي ضمن نحو داره للأمومة ماله بغيره بشرط ان يرد على المصحة او على ورثته اذا مات المصحة له وعوده فوجه المصحة في هذه حبيب أو وهدى هذه يعني حبات فدايت فمن لوري فيصح ويصل شرط رد على المصحة أو ورثته
- وارفق غير رد يعني ماله فذهب الملك وهو ان يول - رفق في ان مات فملك فمن ملك وان مات فمن في ي ومن رفق ملك فهو لورثته ودالم يصح تكون عارية

﴿ الفصل الثاني في تحويره وشرائطه ﴾

- X (مادة ٥٥) هه امسح الذي لا عين حصة خيعة عبد الملك فصح شرط ان يكون الموهوب معلوم بقدر
- والمسح الذي لا عين لطفة هو الذي يتبرع بتعويض ولا يبقى متصفاً به اصلاً بعد لطفة او لا يبقى متصفاً به بعد استماع من حلس لا تدفع الذي قبلها
- X (مادة ٥٦) هه امسح الذي يضمن لطفة لا ضد الملك بالقبض وبو كالت

لشرك الا اذا قسم الموهوب وسم مقرر عن غير الموهوب لامتصلا به ولا مشعولا تلك الواهب

والمتاع الذي يحتمل القسمة ما لا يصره استعصاء بل يبقى منتزعا به بعد لقسمة انتفاعا من حصة الانتفاع الذي كان قبله

١٧ (مادة ٥٠٧) اذا كان الموهوب متصلا بخو اواهب اتصال حلقة وتمكن قصده منه فلا يصح هتة شاعلا كان أو مشعولا ما لم يقصده اواهب وسمه للموهوب له أو ساطه على قصده وقصده ويقصده بالفضل واذا كان الموهوب متصلا تلك اواهب اتصال بخوره فان كان مشعولا به فلا تخور هتة وحده الا فصله وان كان شاعلا له جار هتة وحده اذا قصده ولو بالتخليه فلا فصل

وان قص الموهوب به امين الموهوبة شاعه بدوب قصده فلا يندف فيها بصره ويقصدها ان هتكت أو استهكت ويكون اواهب حق تصرف فيها واستردادها هو أو ورثته ولو كان الموهوب به زجر محرمه

١٨ (مادة ٥٠٨) كل م كان في حكم المندوم فلا تخور هتة فصلا كدقيق في رز ودهن في سمن في لبن

١٩ (مادة ٥٠٩) تصح هتة شعي أو حرمه م ع احتملا للقسمة باون قسمة ولا يصح هتة من واحد لاس غير الا بعد قسمة وقرر نصيب كل منهما سواء كان كبير أو صغير أو أخرهم كبير والآخر صغير فان كان فقيرين محت هبة المتاع لهما

٢٠ (مادة ٥١٠) هتة شعي من عه اوس سم من غير قبول وكذا ارأؤه عه ما لم يردده وهذا لم يكن اوس بدل صرف أو سم فلو كان أخرهم يوقف على القبول (مادة ٥١١) هتة اوس من عه الذي يملكه الا في حيوانه ووصية ودا سلط الموهوب له على قصده بان يترك عه من ابدان وقصده

الفصل الثالث فيمن يخور له قبض الهبة

٢١ (مادة ٥١٢) هتة من به ولاية على لفضل يفعل ثم بالاحتجاب وسموب قص اواهب عن قص الموهوبه سواء كان اواهب ز أو أم أو غيرهم ممن يحوله عدد

عدم الاب شرع كون الموهوب مملوكاً مبيعاً مقررأً وكونه في يد الواهب او في يد مودعه او مستغره لا في يد مرتهة او عصة وان كانت الهبة سالبة بشرط قصه بنفسه او قصه وكله عنه ولو كان في عنان الواهب

(مادة ٥١٣) اذا وهب احبب هبة نصي حار سكل من هوي حجره قصها ونصي اذا كان عمره قصه معتبر وو مع وجود الاب (مادة ٥١٤) روح امرأة الصغيرة يملك بعد رفاها قصص موهب هب ولو مع حصره بها وليس به ديث فن رفاها ولا بعد طوعها

المعص الرابع في الرجوع في الهبة

(مادة ٥١٥) يصح الرجوع في الهبة كلاً او معداً وو اسقط الواهب حقه م م مع مانع من الموانع المذكورة في المواد الستة الآتية

(مادة ٥١٦) اذا اراد ان يعين الموهوب ربه منقصه موحدة ربه قيمها امتنع الرجوع فيها ولا تنفع ردة سعره

ولا تنفع رجوع ربه منقصه المودع من عين موهوبة او غير المودعة واذا ارفع مانع الرجوع عدل حق رجوع

(مادة ٥١٧) اذا مات احد طرفي عقد هبة سقط حق الرجوع فيها (مادة ٥١٨) اذا خرجت حصة عن ملك الموهوب به وان كان خروجها من

يده خروجاً كلياً أصح الرجوع فيها وان كان خروجها لملكه فلا يصح الرجوع فيها مع عصفه فالواهب الرجوع في - في

(مادة ٥١٩) اذا وهب احد زوجين بعد رفاها وقبضه هبة لآخر فلا رجوع له فيها وو وعتب ان عرفه بهما بعد هبة

واذا وعتب المرأة زوجها داراً فيها متبرعة تحت الهبة وان كانت مشعوبة بكمها (مادة ٥٢٠) من وهب هبة لذي رحم محرم منه وهو ذمي أو مسيحي أو غير

مستأنف فلا رجوع له عليه خلف وعتب بهي رحم غير محرم و غير غير ذي رحم و اعمره بالمصاهرة وأراد الرجوع فلا ذلك

(مادة ٥٢١) اذا هلكت اعيان الموهوبة في يد الموهوب له او استهلك سقط حق الرجوع فيها فان استهلك البعض فللواهب الرجوع فيما بقي

(مادة ٥٢٢) اذا اضاف الموهوب به بعد عقد عوصها للهبة وقصه الواهب مقررًا ثم ان كان مما تخضع القسمة سقط حق رجوعه بشرط ان لا يكون لعوص البعض الموهوب

لان عوصه بعض عن لاني لله الرجوع في باقي وان عوصه البعض لله الرجوع في الباقى ولا يصح تشوع احصى الرجوع (مادة ٥٢٣) اذا استحق كل لعوص رجوع الواهب في كل اية ان كانت قائمة ولم يتحول بها ردة مائة مائة او مع آخر

واذا استحدث الهبة للمعوص الرجوع في جميع المعوص الذي اراد ان كان قائمًا وشله ان كان ملكا وهو مثنى او عيمه ان كان فريب وان استحق نصف الهبة رجوع نصف المعوص وفي عكسه لا رجوع ما لم يرد ما في من المعوص

(مادة ٥٢٤) اذا ماتت من الموهوبة واستحق مستحق وصيها استحق الموهوب له لم يرجع على الواهب ما ضمن

(مادة ٥٢٥) لا يجوز للاب ان يودع ولديه لانه لصغير من مال الصغير (مادة ٥٢٦) لا رجوع في هبة تلفت بعد قبضها

(مادة ٥٢٧) لا يصح الرجوع في الهبة الا براضي الماقدس او بحكم المحكمة فادرجع الواهب احدهم كان رجوعه اياه لا لآخر عند في المستل واعدده لذلك فلو اهدى الواهب اعيان الموهوبة قبل قبضه او رصا هبكت او استهلك ضمن قيمتها للموهوب له

واذا طلبها بعد القبض ومضى الموهوب له هبكت في يده ضمن (مادة ٥٢٨) اذا وقعت الهبة بشرط عوض معلوم معنى وقت انعقد فلا يم الا بالتقاضي في الموضي

ويصل المعوض ما تشوع فيما يقسم فان اصل التذص في المعوضي تحت الملك لكل من لصريين وصارت معوضة عري عليها احكام بيع فترد بالبيع وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة فان لم يوجد التذص في المعوضي او قص احدهم دون الآخر فلكل منهما الرجوع

(مادة ٥٢٩) الصدقة كاهية لا تلك الا بالقص ولا رجوع فيها ولو كانت لغني

﴿ الباب الرابع في الوصايا وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الأول في حد الوصية وشرايطها ومن هو أهل لها ﴾

- x (مادة ٥٣٠) الوصية عليك مصداق أي ما بعد الموت بطريق التبرع
- x (مادة ٥٣١) يشترط لصحة الوصية كون الموصي حر عاقلًا مختارًا أهلاً للتبرع والموصي له حياة مختصة أو تقدر والموصي به قاتلاً لا تمتدك بعد موت الموصي فلا يصح وصية بحور ولا صبي ولو مرأته أو مادونه لا سجن ولا حلقاً بالذبح وإلا تخور وصية الصبي المبر في أمر تجهده ودينه
- x (مادة ٥٣٢) وصية المخجور عليه بصفة حرة في سبيل الخير
- x (مادة ٥٣٣) يصح الوصية بالاعيان معقوبة كانت أو غير معقوبة وتنفذها مفيدة لمدة معلومة أو مؤبد
- x (مادة ٥٣٤) تخور لمن لا دين عنه مسعرة ماله ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن شاء وسعد وصية فلا يوجب على أحاره بيت المال
- x (مادة ٥٣٥) من كان عليه دين مسعرق لماله فلا تخور وصيته إلا أن يرثه الفقراء بأحارهم
- (مادة ٥٣٦) لا تخور الوصية وارث لا إذا أحاره الورثة إلا حر بعد موت الموصي ومن أهل التبرع
- ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت موت الموصي لا وقت الوصية وليس للمجير أن يرجع في أحاره ويخبر على نفسه إذا امتنع
- وإذا أحاره بعض الورثة وردد بعض حارث على أخيه فقد حصته وطالت في حق غيره
- x (مادة ٥٣٧) تخور الوصية بالثلاث تلاحقي عند عدم مانع من غير إجازة الورثة ولا تخور ما زاد على الثلاث لا إذا أحاره الورثة بعد موت موصي وهم من أهل التبرع ولا عرة بأحارهم في حال حياته
- (مادة ٥٣٨) تخور وصية روح وروحه ووصيته له إذا لم يكن لأحد منهما وارث آخر وإلا يوجب عودها على أحاره
- (مادة ٥٣٩) لا تخور الوصية لقاس موصي مباشرة عند كان اقتل أو حظ

من الانشاء او عده الا اذا اخرجت الورثة او كان له من صيد او كونه او لم يكن
للمتوفى وارث سواء ولا يحرم لميت في مثل من وصية

(مادة ٥٤٠) يجوز الوصية للميت بشرط ان يلد له لاق من ستة اشهر من
وصية المتوفى ان كان روحه حيا او لاق من ستين من وقت الموت ولو
تطلق ميتا فان مات بعده عده او لاق من ستين من وقت الوصية

فان مات بعده سوتين من وقت الوصية فما بعده
وان مات بعده ولد الوصية ميراث بينه وبين من مات بعده من اولاد
الولد فالوصية بحق ميتة

(مادة ٥٤١) يجوز وصية ميتة لغيره من اولاد من وصية ميتة
على عمره وفرائده وسرجه غير ميتة بشرط ان يكون له من ذلك ما هو
مصرف في وصية ميتة او يحد من ذلك

وجوز لغيره من وصية ميتة في وجود حصة ميتة من وصية ميتة
وسرجه ميتة من وصية ميتة من لاق من ستين من وقت الوصية
(مادة ٥٤٢) خلاف ذلك فان وصية ميتة لغيره من وصية ميتة من

الميت ميتة من وصية ميتة لغيره من وصية ميتة من وصية ميتة من
غير ميتة من وصية ميتة لغيره من وصية ميتة من وصية ميتة من وصية
او وصية ميتة لغيره من وصية ميتة

وصية ميتة من وصية ميتة لغيره من وصية ميتة لغيره من وصية
الآخر

(مادة ٥٤٣) لا خلاف بموت ميتة او لاق من ستين من وقت الوصية
قوله ورده كما ياتي ولا يمنع موت الميت من وصية ميتة لغيره من وصية
في حال حيا فان من موت ميتة لغيره من وصية ميتة لغيره من وصية
فصه او لم يصبه فان لم يصبه او رد في موقوفه لا يمكن بوارث ولا وصي له
بها حتى يقبل او يرد او يموت

فان مات بعد موت الميت من وصية ميتة لغيره من وصية ميتة لغيره من وصية
(مادة ٥٤٤) يجوز لموت ميتة لغيره من وصية ميتة لغيره من وصية
اسم الميتة من وصية ميتة لغيره من وصية ميتة لغيره من وصية
الا بها او تصرف من تصرفات يربطه عن ملكه وكذا اذا حلق بعيره خست

لا يمكن تميزه و لكن مصر

(مادة ٥٤٥) حدد وصية لا يكون رجوع سلاها ولا تخصيص الدار

الموصي بها ولا هبتها

(مادة ٥٤٦) اذا هبكت لوصية في يد الموصي او في يد احد من ورثته بدون

تعديه فلا ضمان عليه

واذا هبكت فان كان استهلاكه من الموصي فهو رجوع وان كان من الورثة

يكون صحتها عليه قبل القبول او بعده

الفصل الثاني في استحقاق الموصي

(مادة ٥٤٧) لا تعد وصية من له ورثة الا من ثبت له ماله مساهم كان او دمي

هذا اوصى من هو اهل بوصية بأكثر من ثلث ولم يحر ثورته الزائدة فلا يستحق

الموصي الا الثلث من جميع مال الموصي

(مادة ٥٤٨) اذا اوصى الى امرئ نكح من ثلث ما سواه في الاستحقاق ولم

يحر ثورته اوصى من قسم ثلث بينهم خمسة مساوية

واذا لم يحر ثورته في الاستحقاق فان رادت وصية احدهم على ثلث وكانت الاخرى

بالثلث قسم ثلث ايضا بينهم نصيبين والموصي بأكثر من ثلث لا يصرف بأكثر من

الثلث الا في سبعة واعداه ووصية بالدرهم لم يرسله في لم يقدر بكم من الكسور

فان اثلث فها قسم بينهم على قدر حصصهم في الوصية

وان لم يرد وصية احد منهم على ثلث قسم بينهما الثلث خمسة متساوية على

قدر حق كل منهما

(مادة ٥٤٩) اذا اوصى شذير بمجهول سواب اعلى واكثر تكرار او سهم او

نصيب من ماله فله في يد ثورته ان لم يسه الموصي ويضطون الموصي له ماشاؤا

وان لم يكن له ورثة واوصى سهم من ماله لاحد فله نصف ماله وانصف الاخر

ليست المال

(مادة ٥٥٠) اذا اوصى بالثلث لاثني معينين من اهل الاستحقاق وكان احدهم

ميتا او معدوما وقت الانذار فلا يستحق شيئا والثلث كله لثاني او يوجد فاداء

ما با احدهم قبل موت الموصي او حرج لفقد شرطه بعد صحة الانذار بخرج

محبته ولا يستحق الآخر الا نصف ثلثه .
 وكذا اذا جعله سميما ، وأخذه من بيت له حتى يصفه
 وادام مال أحد الأئمة من موقوف الموصي وورثته ذهب المثلث حتى في حصصه
 (مادة ٥٥١) اذا وصى لأحد عيين و نوع معين من الأنواع في قسم خبر
 كثلث دراهمه او عينة او ثوبه مستحضره حب فلهذا كله ما في تمامه ان يخرج
 من ثلث باقى جميع اصناف مال الموصي
 واذا وصى له نصف ونوع لم لا قسم خبر كثلث دراهمه او ثوبه مستحضره
 حب فلهذا كله ما في ثلثه في ما وان خرج من ثلث كل المال
 (مادة ٥٥٢) ان وصى لأحد بمدر معين من دراهمه او من حقه
 وعن وان خرج مدر اوصى به من ثلثه من دفع به والا يدفع به ثلثه من
 وكله من ان يدفع به ثلثه حتى يوفى حقه

الفصل الثالث في الوصية بالمنفعة

١ (مادة ٥٥٣) اذا وصى لأحد سكي نرد و وصى على الابد او اطلاق
 وصية وم قدما بوقت معمولى على سكي نرد مدة حياته ومدة موفى رد او
 ورتة الموصى وان قدمت وصية مده مده الا تسقط بان انقضاء تلك المدة
 وان اوصى له بالمنفعة من مصرف ثلثه سواء لا أكثر
 (مادة ٥٥٤) ان خرج من موقوف امكانه او علمه من ثلث مال الموصى
 أعلم انى الموصى لا تسقط بان سكي نرد ب وصية وان لم يخرج من ثلثه وكان
 تحتالة بمسئله ولم يكن بموصى مال غيره قسم ثلثه ان كانت الوصية بالسكى
 او قسم مده ان كانت مده ويكون معمولى مده ثلثه وثلاثة ثلثه ولا يجوز
 لهم بيع الثلثين مدة الوصية

وان كان معمولى مال غيره قسم مدر ثلثه جميع المال

٢ (مادة ٥٥٥) ان وصى على سكي لا يجوز له الاخرة والموصى مده لا يجوز
 بالسكى

٣ (مادة ٥٥٦) ان وصى مده وصية لأحد له مده مده وقت موت الموصى
 ولعلته انى تحدث بان يستقل سواء على الابد في وصية او اطلاق

× (مادة ٥٥٧) إذا أوصى تركة رضاء وبنته فإن أطلق أو صبية فالموصى له
انقضاء نسائه وقت موت الموصي دون غيرها مما يحد من انقضاء نسائه.

وإن نص على الأند فله انقضاء نسائه وقت موته وانقره أي بتحديد نسائه وكذلك
الحكم إذا لم يكن في نص الموصى به رضاء وبنته.

× (مادة ٥٥٨) إذا أوصى لأحد بعتة ولا أحد بالأرض حرباً بوصية ويكون
عشر الأجرح وسبب ومما يحد من انقضاء نسائه للأرض على صاحب أهله
في صورة ما إذا كان سبباً على نسائه والأرض على موصى له بالعين.

٥. فصل أربع في تصرفات الموصى

(مادة ٥٥٩) تصرف لا يحد من تصرفه في معنى. تصرف الموصى من أهله
في حال صحة التصريح بتفويضه من جميع ماله.

(مادة ٥٦٠) تصرف الموصى من أهله الموصى به من أهله لا من
جميعه وإن كان موصى به من أهله.

(مادة ٥٦١) جميع تصرفات الموصى إلا شأناً من أهله وتصرفات أهله
في الأثر والأثر لا يحد من تصرفه وسبب ومما يحد من تصرفه من أهله لا يحد من تصرفه
الأوصية في اعتبارها من الثالث.

والمريض الذي يبرأ منه ملحق بالصحة

(مادة ٥٦٢) تصرف الموصى من أهله الموصى به من أهله لا من
سببه ولا من أهله الموصى به من أهله ولا من أهله الموصى به من أهله ولا من أهله
يعتبر تصرفه من الثالث.

(مادة ٥٦٣) تصرف الموصى من أهله الموصى به من أهله لا من
سببه ولا من أهله الموصى به من أهله ولا من أهله الموصى به من أهله ولا من أهله

استعرقه

وكذا أوصى من أهله الموصى به من أهله لا من أهله الموصى به من أهله

(مادة ٥٦٤) تصرف الموصى من أهله الموصى به من أهله لا من أهله الموصى به من أهله
أقر من أهله الموصى به من أهله لا من أهله الموصى به من أهله لا من أهله الموصى به من أهله
في صورة ما إذا كان سبباً على نسائه والأرض على موصى له بالعين
ما كان ولياً عند وراثته وتخصيصه ورثته من أهله.

(مادة ٥٦٥) بحره تكون المعركة واردة أو غير واردة عند الاقرار ومعنى كونه واردة عند الاقرار انه صادره من صاحب ميراث وم مع من ميراثه مع
عند الموت

وہ وقت اور وارث پیدا ہوا جس کے واسطے وہ مذمت شریعت ان کو
ارث سے محروم کر دیا۔ اور یہ لایق ہے کہ جو اختلاف میں کمال
الاسباب کی طرح ہیں، ان کے درمیان کسی فرق یا تفریق نہ ہو۔
فانہ سبب الاقرار

[illegible]

(۱۹۷۷ء) میں جس میں - حقوق و حرارت کا
 اہم ترین حصہ - اقدار و اصول -
 اور - اصول و اقدار -

(۵۶۸۵۴) روحه روضه فی شرح الیوم الثانی من صوفیه علی
احمد بن محمد

[illegible]

(عبارت ۵) من بعد من رشتی این است که در این معنی است
 و وی در حکم و ترک یک است که در وجه و او است که در
 از وجه و من بعد از آن است که در این معنی است
 ما سفره و در مرتبه و در این است که در این معنی است
 در این و این و این و این و این و این و این و این
 از این و این و این و این و این و این و این و این

الوفاة ونحن لا نرسل بعد انتصافها

(مادة ٥٨) إذا علمت حياة المفقود أو حصره في وقت من الأوقات فإنه

يرث ممن مات قبل ذلك من أقاربه

من ساد حراً بعد الحكم بموته في باقي من ماله في أيدي ورثته يكون له ولا يتنازل

أحداً منهم بما ذهب

(مادة ٥٨١) إذا ادعت روجة المفقود موه أو ادعت لورثته أو عدمهم من ربه

المحقوق وتضمنت صحة على ذلك شخص خاصي وكيل الذي بيده من المفقود حصص

عنه وإن لم يكن له وكيل يصب له فله نفس عليه لائحة لاسات دعوى موه

الدين هم قومه للمعت وللسوا بعضه ولا ذوي سهم
 « السبع » مولى الموالاة وهو كل شخص والاة آخر شرب كول الادنى حر
 غير عربي ولا معتد عربي ولا له وارث سي ولا عفن عنه بيت دل اومون موالاة
 آخر وكونه محبون سبب سبب مولا في دعت وعفن سي اذا حانت
 وقب الاخر وهو حر مكاتب فبصبح هذا بعد وصي من وارث ولذا كان
 الاخرات محمول مسان آخر شرب ولا في وقب بلا بل مثل ذلك وقب ورت
 كل مهبها ص حنه وعفن سه في سب ورت موم الموالاة وحدث بروحين فالذي
 من التركة بعد نصيب احد الروحين له

« الثامن » انقر به سبب وهو من قر له شخص به احببه وسمه تحت لم
 شئت باوراد سه عن اي مقرون غير سب على سب لا قرار اي حبي موم وسم
 لكن سبب ورت معروف غير احد الروحين وه سبب ورت سبب سبب سبب كور
 فالذي من قومه بعد نصيب احد الروحين فهو له

« التاسع » الموصي له جميع المال وهو من وصي به شخص لا وارث له
 احد الروحين ولا وارث به صلافة في حرته بعد نصيب روح واروجه وكما
 « عشر » بيت من وضع قومه دل الذي لا مستحق له من ذكر صديق
 الحظ ويصرف في معاربه

في الباب الثاني في موع من لارث

(مادة ٥٨٥) موع الارث اربعة

الاول « اري وافر ان كان وامكاتب واقصا كمدروام اوله لان
 ري في أهبة لارث لا ٢٠٠ هسه سبب ربه
 (مادة ٥٨٦) ثاني « من اي معنى حكم مقتضى او كفارة وهو
 اما عمد وقيد الاثم مقتضى ونسبه عمد وقفه كفارة ولا في وسه بعينه لا يود
 او حصا كان رمي قصد وقفه كفارة ونسبه في هذه الاحوال لا
 ورت ثلثي المشمول دام يكن قبل حق مدم قبل موريه قصاص او حدم او رفع
 عن هسه فلا حر من من لارث وكذا لو كان عن سبب بلا مباشرة وكان الذي
 صاب ومحوه لعدم معنى حكم مقتضى او كفارة بدت

(مادة ٥٨٧) « اثبت » اختلاف اندس فلا رث الكافر من المسلم ولا المسلم من كافر بخلاف مرتد عنه وبه فريضة المسلم اي يرث ماله اي اكتسبه المرتد في حياته بزمته بزمته كسبته في حياته فبموضع في بيت من هذه في حق المرتد المذكور وانما انه اذ ارتد رث ميراثه من المسلمين كسبته في حياته اسلامها وفي حال ردها (مادة ٥٨٨) « رابع » اختلاف الميراث في حق المسلمين والمسلم في دار الاسلام وفي حق الاخرين والمسلمين من دارين مختلفتين وفي حق اجنبي والمسلمين وجميع المسلمين في دار الاسلام او داره اندس في دار احوال اذا اتخذ دارا

باب الثالث في اصحاب المروءة وبيان قروصهم *

(٥٨٩٠) الارث اجمع عليه . الارث ثمره وارث ، مستصحب والقرض
مفسدة في قرآن . هر ربه . مستصحب . مع واثق واثق واثق واثق واثق
انما عشر ربه من مذكور ومع ذل واحد صحيح وهو ابو لاد وان علا ولاع
لام وروح ومن لساء ثمانية وهي اربعة واثق واثق واثق واثق واثق
وان ثقت والاحث لاد والاحث لام ولام واحد صحيحه

(٥٩) نصف هو فرض نمسه من ورثه يزوج اذا لم يكن للميت ولد
أو ولد من وان سبق وولد من ولد الكرواني ونسب نسبه اذ كانت واحدة
وسات لاسي اذ كانت واحدة ومعه من نسبه وبلاحت لانوس اذ كانت
واحدة ومعه من نسبه اذ كانت واحدة وبلاحت لان اذ كانت واحدة ومعه من
نسبه من شرط عدم وجود النسب على ما ذكر

(م ۵۹۱) اربع هو فرص ایس من خورقہ بروج دا کال لاحت وند او وند
اس وان سف ودا وچه داہ یکی نامت وند وولند اس وان - هل
(م ۵۹۲) تیس هو فرص صفت من اورہ وهو لوحۃ او البرص است دا
کال نامت ند او وند اس وان سف سوء کال مہ او من عیرہ

(م. ٥٩٣) نشان در این اربعة من نوزده و هشت است تصاب و است الاس
فصاعدا اذا كانت مفردة عن لصبه و بلا حین لا یوی اذا كانت مفردة عن
سب تصاب و است الاس و واحدة ههین و بلا حین لا یو اذا كانت مفردة عن
شرط عدم التصاب الذکر فی اجمیع

(مادة ٥٩٢) ثبت هو فرض أصلي من توريثة فرضي الآدم سواء كان ثبت
ثبت الكل المذكر للميت ولد أو ولد ابن أو ابن من الإخوة والأخوات - كور
أو أمه أو غيرها أو ثبت باقي أفراد ص أحد روح في روح وأبوس أو زوجة
وأبوس ولا شيء فصاعد من ولد الآدم كالأب أو أمه أو غيرها
(مادة ٥٩٥) البس هو فرض سبعة من توريثة وهم الأب وأجدانه
وإن عدا ذلك كانت ولد أو ولد ابن أو ابن من الإخوة والأخوات - كور
من وإن عدا ذلك كانت ولد أو ولد ابن أو ابن من الإخوة والأخوات - كور
واحدة كانت أو أكثر وولد الأم إذا كان وحده وثبت الأب إذا كان معاً ثبت
صبيه والأخت لأب إذا كان معاً ثبت لأبوس

في باب اليتيم واليتيم

وفي باب حول عيب ذوي الفروض المتقدم مع غيره من التوريثة
(مادة ٥٩٦) الأب له حصة ثلاث أضعاف من بقية الفروض من العصب وهو
اليتيم مع الأبوين أو الأبوين مع غيره من الفروض من العصب مع الأبوين
الأبوين معاً والعصب معاً عددهم أربعة وولد الأبوين معاً
(مادة ٥٩٧) أحد صحيح وهم من لا دخل في نسبه في حيث أنه ثلاث
عدد عددهم الألف في المسائل الآتية

« لا ينال أم الأب ما نزلت مع الأب ويرث مع أحد
« ثانياً » أن ثبتت أدار - الآدم مع أحد روحين فلا ثبت ما في
صاحب أحد روحين ولو كان مكان الأب أحد عدله ثبت لكل
« ثانياً » أن لأخوة الأم والأب ينظر مع الأب إجماعاً إلا في فصول
مع الجد إلا عند أبي حنيفة

« إرادة » أن « البس مع أمه واحد سندس بولاء عبد أبي يوسف وليس
نجد ذلك اتفاقاً وبسقط الجد لأب

(مادة ٥٩٨) ولاد للأم هم أحواش ثبت سندس لو وجدوا اثنتان للأنثى
فصاعد ذكرهم ورثها في خمسة سواء في فصول سندس وإن الأبوين
والأبوين وثلاثين وإن سندس ولأب واحد

(مادة ٥٩٥) روح له حتم نصف عدد اولد وود الابن وان سفل
والربع مع الولد او ولد الابن وان سفل

(مادة ٦٠٠) روحه و روحه من حتم ربع واحدة او اكثر عدد
عدد اولد او ولد الابن وان سفل وود الابن وان سفل
(مادة ٦٠١) لاه نصيبات من احوال ثلاث نصيب واحد اذا اوردت
وكانت لاه نصيبات مع لاه ، كرمش حتم لاه نصيب وهو نصيب

(مادة ٦٠٢) لاه لاه نصيب واحد عدد نصيب واحد نصيب واحد
او اوردت وود لاه نصيب واحد عدد نصيب واحد نصيب واحد
و واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نكون نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
الابن و نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد

(مادة ٦٠٣) لاه لاه نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد

(مادة ٦٠٤) لاه لاه نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد

(مادة ٦٠٥) لاه لاه نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد

(مادة ٦٠٦) لاه لاه نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد
نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد نصيب واحد

(مادة ٩٠٧) ويحدد المدس لام كانت اولاب واحدة كانت او اكثر اذا كان
 الخشب متجانسا في الدرجة لا تفرق نجيب معدى و بعض في اجدات
 كهي سواء كن ثوت في من جهة لآب و ثياب في من جهة الام أو مختلف
 الام و يستعمل لجد - الاوت دون لاميت لآب و كذلك بسط الاوت
 لجد الام لآب و ان عدت فبث من لجد لآب است من فسد وهكذا
 للرسنة نجيب لبعده من في جهة كانت اربعة و نجويه اذا كانت حديد داب
 فانه واحدة - اما لآب والاخرى - افرامس و لكنه كتم ثم الام وهي ايضا
 أم أني الاب يقسم المدس بينهما ايضا

باب خامس فی اثبات معتصم

(۶۸۵۰) حسب شرعاً کن من ربيع ۱ را عدد و حرام آنست
هر نعل و مسه بود . سی و بی و پنج علی الاطلاق قدم عاصب بنفسه و عاصب
بغیره و عاصب مع غیره

❖ القسم الاول ❖

(١٩٩٩) - كتاب الحجة بآيات الله في التوحيد
 من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي
 على القريب الآتي
 تصحيحه من قبل
 المصنوع

صفت في الأب أو الجد صحيح وإن علا عند عدم الأب من صلب وراث
أب أو جد أو جد من صلب الأب أو الجد يخص في اللسان بمصوبه
صفت أخت الأخوة لأبوين من الأب ثم هو الأخوة لأبوين من صلب عند عدم
الأب أو الجد من صلب وراث أو جد أو جد من صلب أو جد من صلب
أو جد من صلب ولا شيء للأخ لأن الأب أو الجد أولى ورجل ذكر عند عدم الأب
أو جد من صلب أو جد من صلب أو جد من صلب أو جد من صلب
نصف أربع أو لأبوين من صلب ثم هو أخت من صلب وإن سقطوا عند عدم

نفسه فتعدي سببه العضوية الى لا وفي عصبة مع سيرة لا يكون عصبة نفسه
اصلا بل تكون عضوية تلك عصبة مجموعة بحيث غير

(مادة ٦١٥) والسبي هو موث لعتقة وهو وارث بالتعصيب وآخر مصبات
ومعدة عن ذوي الارحام وارث على ذوي مروض وسبق يرث من عتقه ولو شرط
في عتقه ان لا يولاء له سبب ثم عصبة معني المذكور على ترتيب الذي تقدم في
العصبات السابقة

فتكون لعصبة السببه جعل مقدمة على سببه ويراد بعصبة سببه بالمعنى
ما هو عصبة سببه فقط فيكون ان معنى عدم معنى اولى لعصبات بالارث ثم
ان سببه وان سفل ثم به ثم حده وان علا ان آخر لعصبات ولا يولاء من هو عصبة
للمعنى بعينه او مع غيره على ان اعنته ومن حيث دار رحم ثم من عتق عنه وولائه
له من مات ويرث موث عتقة ولا وارث له ذلك كله بموثر ثم مصباته على ما عدم
(مادة ٦١٦) مولاة عتقه يكون عتقة في عتقه والاصل ان من يسله من
اولاء الا ما عتق أو عتق من عتق أو كان أو كاتب من ثانی ودرن أو در
من درن أو حر ولاء معتقین أو معنی معتقین من مات ويرث مولا عتقه فليس
كله له

في اعيان الدس في الحجب

(مادة ٦١٧) الحجب مع شخص معين عن ميراثه كله او بعضه بوجود شخص
آخر وهو نوعان الاول حجب عصبان من حصه من الارث ان اقل منها كاستفاد
ارواح تولد من الحجب ان اربع وكاتب ربحه مع وجود اوله من الربع ان
اثنان والام من ثلث ان لستس ولا من كل ان استس من ثلثي حجب
حرمان من اعيان الحجب ان ذاب ذاب

(مادة ٦١٨) حجب الحرمان لا يدخل على سنة من او ثمة وهم الاب والام
والابن واست وروح واروثة ويدخل حجب الحرمان على من عد سنة كورين
وحجب استفاد يدخل على حصة وهم الام وباب الابن والاحت لآب واروحتان
(مادة ٦١٩) حجب الجدة من ميراث الاب سواء كان الجد يرث بالتعصيب
كجد فقط او بالقرض وحده كجد مع ابن او بالقرض ولتعصيب كجد مع بنت وحجب

باب السابع في بيان مسائل متنوعة

(مادة ٦٣١) وقف للحم من ثمة نصيب من واحد او بنت واحدة انهما كانا اكثر هذا لو كان اهل ثمة او ثمة ونصيبه حجب عن كل من كان حجب حرم من وهب الكل ويؤخذ انكبين من ثمة في صورة القسمه ورت اهل ان وضع حيا او خرج كثره حيا في لان خرج اقله فان الا ان خرج حياه فانه رت ورت وظهر حرم فان كان مستحق جميع موقوف فهاوا كان مستحق للمعصية واحدة مستحقه واني حتى لكل ورت ما كان موقوف من نصيبه (مادة ٦٣٢) انفق من عطف حريمه ولا يدي حياه ولا مويه وحكمه ان يوقف نصيبه من ما مورثه كما في حمل من كان موقوف من حجب حاصره من لم يصر في حكم شيء ان يوقف من كله وان كان لا يحجب حجب حياه حتى لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على قدر حياه وثمره ودا حاكم ثمة من لم يبق من ثمة احد في ثمة ثمة ورثه نوحود من عند حاكم ثمة ولا شيء لم يبق منهم قبل احكام رت لان شرط ثورت حياه او رت حياه بعد موت ثورت وما كان موقوف لاحد من ما مورثه رت ثمة مورثه رت حياه مستحق ما كان موقوف لاحد من ما مورثه

(مادة ٦٣٣) حتى هو من آثر من وماله ورس به شيء منهما فان مال من الذي كره لعل وان من مخرج ثمة وان من منهما فحكمه الاصل وان اسويان خرج منهما مع تشكك وهو من مخرج فان بلغ وخرجت به ثمة ووصل الى امره او حبل كما حرم اهل فرحل وان ظهر به ثمة او من واصل او حبل وان كان في ثمة فامره وان ظهر به علامة صلا او عرصت اعلامه تشكك به حيث في ثمة فصر اهل ثمة ثمة ثمة ورثه معه له واحد فلان سهمان وللحم سهم لانه الاصر

(مادة ٦٣٤) ولد اربا وولد واحد رت لاه وهر من ورت هي وهر من منهما ولا رت الاب ولا رت منهما

(مادة ٦٣٥) لا ثورت بين عرق واحد من عرقين - اكاو من رت نصيبه حصا لانه لا يغير ثمة مات ولا ونقسم من كل منهما على ورثته لاحتيا

(مادة ٦٣٦) ان خرج هو - سراج او ثمة على اخراج نصيبه من الميراث

على شيء مذهب من التركة او غيرها ودونها عند التراضي من صاحب على شيء من
التركه فاطرح سهمه من الصحيح فبقسم باقي التركة على سهام الباقيين كمن ماتت
وركت روحاً وألفاً وعملاً فالمثلثة من ستة نصف لأولها ولثلث لثانيها والباقي للثالث
فصاح الروح عن نصيبه شيء باقي دمنته لأرواحه من المهر فبقسم باقي التركة وهو
ما عدا المهر بين الألف والثلثة سهمان للألف وسهم للثلاثة

بَابُ الثَّامِنُ فِي الْمَوَلِّ وَالزَّادِ ﴿

[illegible]

(مادة ٦٣٨) ارد حرم عوب وهو رد ما فصل عن فرض ذوي القربى ولا
مستحق له من حصته من ما فصل عن ذوي القربى من غير سهامهم الا على
ارواحهم واعقابهم من ثمانية سبعة واحد من المذكور وهو أخت لام وسبعة من
الانثى من بنت عصب وبنت الابن ولاحت لانوين والاحت لآب والاحت
لام والاء ولجده عن حنجرته لا يرى بين ان يكون أحد السبعة المذكورين واحدا
أو متعدد سوى الآء ومن انفرد منهم حار جمع تركه

ومما يشاهد أقاء رمة عددها ان يكون في المستوفى ضعف واحد من عدد
عدد احدى عن القروض عدد عدد من لا يرد عليه وحيداً بقسم تركة على عدد

رؤوسهم كما اذا وثقت بين واحد من رؤوس شركة ما بضمتين .
 والثاني ان يكون فيها خمسة أو ثلاثة ثم رد سهم عند عدم من لا رد عليه وحيد
 بقسم شركة من مجموع سهمه كان قد كان له واحد واحد لاه بقسم من
 اثنين بكل سهم نصف الما وقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث كولي
 ثم معها بقولي لاه الثلث والثلث من شركة ومن اراد ان كان فيها نصف
 وسيس كملت او سب وام الثلث ثلاثة ونسب الاس او الام
 ر ومن خمسة اذا كان فيها من كسب وام او كان فيها نصف وسدس
 كملت وام او كان فيها نصف وام كسب لاه وام واحد لاه
 واحد واحد في ا من سب وثلث سب وفي ثلثه بقولي
 سب ثلاثة ونسب الاس واحد واحد واحد وفي الثلثه بقولي لاه
 الالاه ثلاثة والالاه او واحد واحد وثالث يكون مع نصف الواحد
 من رد عليه من لا رد عليه وحيد بقولي من لا رد عليه بقسمه من اقل بخارج
 فرصة وقسم باقي عن من رد عليه كزوج وثلث سب بقولي لاه فرصة
 الربع واحد من ا وع على ا رؤوس سب لاه في هذا
 لاستقامه على رؤوس ربع يكون مع بقولي من رد عليه
 من لا رد عليه وحيد بقولي من لا رد عليه بقسمه من من بخارج فرصة وقسم
 باقي على سب عليه ووجه واحد واحد لاه بقولي للوجه فرصة
 الربع واحد من ا وع على سب من رد عليه من بقولي من كورس
 وهو مستقيم في هذا على سب بقولي واحد سهم وهو ربع واحد واحد
 سهمان وما النصف

الفصل التاسع في ذوي الارحام وكيفية توزيعهم

(مادة ٢٣٩) ذوي الارحام في اربعة اقسام هم :
 على الترتيب في المواد الآتية
 النصف الاول من نسب للميت وهم اولاد وان سفود كورا كانوا و
 انا واولاد بنات الابن كذلك
 (مادة ٢٤٠) نصف ثاني من نسب لهم ستة وهم الاحداد المساقون

وان استوت درجاتهم فاما ان يكون مصنف مدياً بمرتبة و كلهم مدلون به او
كلهم لادنون به في الاول لا عدم مدني بمرتبة على غيره بخلاف نصف الاول
مثاله مات عن اب له الام واثني ابني له فلهما سواء وان كان الاول مدياً بالجملة
لصحيحة اعني له الام ولثاني بحد فلهما اعني له الام وفي الآخرى كآني ام اب
والاب م ام وكآني اب ام وم اب ام فلهما ان يختلف قرابته في بعضهم من جانب
الاب وبعضهم من جانب الام كذلك وان كان احد كمثل ابي فلهما
اختلقت قرابته من جهة الام والاب في ثلث مراتب من جهة الام كآني م اب م ام
ثم ما اصاب قرابة الاب غيرهم من جهة الام في ثلث مراتب من جهة الام كآني م اب م ام
قرابة الام وان لم يختلف منهم من جهة الام على اذن كل واحد

وان اختلف قرابته في كلبه من جانب الام او الاب فلهما ان يتولى نصفه من
ادلوا به في الدلالة والابية او يختلف فان سقط نصفه اختلفت درجاتهم وقد وروى في
القسمه نو كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
وان اختلف نصفه فاقسمه على اول من اختلفت به من جهة الام والاب في ثلث مراتب من جهة الام
الذكر طائفة من الائمة على فاس في مرتبة في نصف الاول

(مادة ٦٤٥) نصف ثالث وهم اولاد الاخوة مطلقاً وسبب الاخوة
مطلقاً وهو الاخوة لام حكمهم حكمهم في نصف الاول اعني اولادهم من جهة
اقرهم ان مات درجة وروى في النصف الاول من ابنت الاخ لا في اقر
فان استوا في القرابة فلهما من جهة الام والاب في ثلث مراتب من جهة الام
بنت اخ كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
ابن الاخ لانها ولد المصنفة

ون اسووا في القرابة وليس فهم ولد المصنفة كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
او كان كلهم اولاد مصنف كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
امصنفة وبعضهم اولاد مصنف كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
لام او كان كلهم اصحاب فرائض كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام
اي الاخوة والاخوان مع عسر عدد عروص والجهة في الاصول فاصاب كل
فريق عسر من فروعهم كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام فلهما ان كان كآني م ام

(مادة ٦٤٦) نصف اربع وهم الذين يتصور في حوزة بنت او حوزة وم
مات على الاطلاق والاعدم لاه والاخوان واولاد مصنف اذا اجتمعوا وكان

حر فراشهم متعدياً . يكون لكل من حب واحد كاهنات والاعمام لام فاشهم
من حب الاب والاحوال واحداً . هم من حب الام فالاقوى منهم في
راه اوى اعني من كان لاويين اوى من كان لاب ومن كان لاب اوى من كان
لام دكور وان كان دكور وان . واستوت فراشهم . لقوه فلذلك كره
حب الانثى كم وعمة كلامهم لام ابو حال واحد . كلامهم لاويين اولاد اولاد

وان كان حر فراشهم متعدياً فلا اعتبار لقوه امره ويكون ثلثان لقراه الاب
وثلاث امره الام كمة لاب وام واحد لام . اصحاب كل فريق من قراي
اب والام عمن هم كما واحد حر فراشهم

(م . د . ٩٢٧) اولاد حبس . مع انكم فيهم كاحكم في حبس الاول اعني
ولا غيرت افرهم . است . د . ح . من اب حبة كان

من استوا في افر من ثلث وكان حر فراشهم متعدياً . يكون دواء لكل
من حب لاب او من حب لام من كان . هو لقراه فهو اوى عني من كان
حبه لاويين فهو اوى من كان احبه لاب

قال استوا في اب حبس الدرجة وفي لقراه حبس لقوه وكان حر فراشهم
معد . ان كان لكل من حبه الاب او من حبه الام فوند بعضه اوى كملت ام
ول . مع كلامهم لاويين ولاب ان كان له بنت ام لاب ولد حصه

ول استوا في اب وان حبس حر فراشهم . ان كان بعضهم

من حبس لاب وبعضهم من حبس لام فلا اعتبار

بقوه امره ولا ولد حصه ويكون ثلثان من

من لقراه الاب وثلاث من ابى لقراه

الام . والله سبحانه وتعالى اعلم


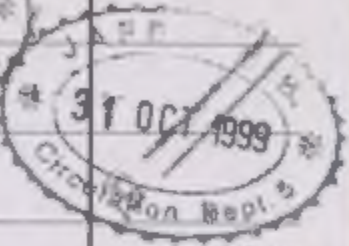
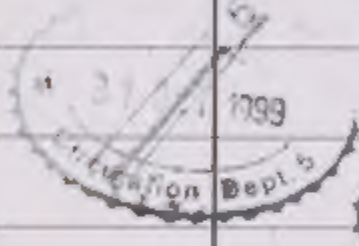
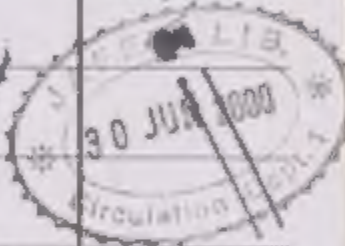

وتم الكتاب والله

استعد

(آمين)



DATE DUE

349.297:K11aAc.1

قندري، محمد

الإحكام التشريعية في الأحوال الشخصية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



20022394

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY



From the Library of
SULEIMAN AMIN ABU IZZEDDIN
Founder of the Druze Educational Society
Born Ibadlyeh, Lebanon, 1878
Died Beirut, 1933

A life of sacrifice and service

349.297

K11a A

349.297

К112 А